الجمهـــــورية الجزائـــرية الديمقـــراطية الشعبيـــــة
وزارة التعليـــم العـــالي و البحـــث العلمـــي
جـــامعة محـــمد خيضـــر – بسكرة –
كـــلية العلـــوم الاقتصـــادية و التجـــارية و علـــوم التسييـــر
قســـــم: علوم التجارية

## المـــــوضـــــوع

# أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الإقتصادية

## دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة –

مذكـرة مقـدمـة كجـزء مـن مـتطلـبات نيـل شهـــادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخـــصص: تدقيق محاسبي

إعداد الطالبة:
- زهرة جريوي

الأستاذ المشرف:
- شناي عبد الكريم

| | |
|---|---|
| رقـــم التسجيـل: | |
| تـــاريخ الإيـداع | |

المـــوسم الجـــامعي:2012-2013

# الإهداء

الحمد لله فالق الأنوار ، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار

صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح:

الوالدين الكريمين

أمدّ الله في عمرهما.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم ، إخوتي وأخواتي.

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة ، أساتذتي الكرام.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء و بالأخص نور الهدى

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

# شكر و تقدير

نشكر الله القدير الذي خلق الخلق بقدرته،و أنارهم بأحكامه،وأعزّهم بدينه،وأكرمهم بنبيه صلّى الله عليه وسلّم إلى من لا يكفيه كلّ الكلام.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ شنايي عبد الكريم الذي ساعدنا على إنجاز هذه المذكرة بنصائحه وتوجيهاته القيّمة.كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ عبد العالي وإلى كل عمال مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

وإلى السادة أساتذتي المحترمين الذين قبلوا مناقشة رسالتي هذه.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الخاص لكل من ساعدني وساندني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

# الفهرس


| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| مقدمة | أ. ب .ج |
| الإهداء | ..... |
| شكر وعرفان | ..... |
| فهرس المحتويات | |
| قائمة الأشكال والجداول | |
| الفصل الأول: البعد الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية | |
| تمهيد | |
| المبحث الأول:قائمة التدفقات النقدية | |
| المطلب الأول نشأة قائمة التدفقات النقدية وتعريفها | |
| المطلب الثاني أهمية قائمة التدفقات النقدية | |
| المطلب الثالث الفرق بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل | |
| المطلب الرابع أهداف قائمة التدفقات النقدية | |
| المبحث الثاني: أنشطة قائمة التدفقات النقدية | |
| المطلب الأول التدفقات النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية | |
| المطلب الثاني التدفقات النقدية على أساس الأنشطة الاستثمارية | |
| المطلب الثالث التدفقات النقدية على أساس الأنشطة التمويلية | |
| المبحث الثالث: إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية | |
| المطلب الأول خطوات وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية | |
| المطلب الثاني الاعتبارات الواجب مراعاتها في التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية | |
| المطلب الثالث النقدية والنقدية المعادلة | |
| خلاصة. | |
| الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية الملائمة | |
| تمهيد. | |
| المبحث الأول: المحاسبة كنظام معلوماتي | |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول مفهوم المحاسبة ودورها كنظام للمعلومات | |
| المطلب الثاني المعلومات والفرق بينها وبين البيانات | |
| المبحث الثاني:المعلومات المحاسبية الملائمة | |
| المطلب الأول مفهوم المعلومات المحاسبية الملائمة وتصنيفها | |
| المطلب الثاني الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية | |
| المطلب الثالث المشاكل المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية | |
| المطلب الرابع أهمية المعلومات المحاسبية الملائمة | |
| المبحث الثالث:استغلال المعلومات المحاسبية الملائمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية | |
| المطلب الأول النسب المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية والهدف منها | |
| المطلب الثاني تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية | |
| خلاصة. | |
| الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMsud –بسكرة– | |
| تمهيد | |
| المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب | |
| المطلب الأول نظرة عامة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب | |
| المطلب الثاني تقديم وحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة GMsud | |
| المطلب الثالث أهمية وأهداف المؤسسة | |
| المبحث الثاني الحصول على المعلومات الملائمة من خلال قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب | |
| المطلب الأول عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب | |
| المطلب الثاني استخراج نسب قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة وتفسيرها | |
| المطلب الثالث واقع تحليل قائمة التدفقات النقدية للاستفادة منها في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب" وحدة الدقيق والفرينة" | |
| خلاصة | |

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| شكل رقم (1) | العمليات التي تتم داخل النظام المحاسبي | 35 |
| شكل رقم (2) | تصور العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة | 38 |
| شكل رقم (3) | تصنيف المعلومات المحاسبية حسب التقارير | 40 |
| شكل رقم (4) | الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية | 44 |
| شكل رقم (5) | الهيكل التنظيمي لوحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب | 70 |


# قائمة الجداول


| رقم الجدول | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| جدول رقم (1) | قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية12/31/ن بالطريقة المباشرة | 19 |
| جدول رقم (2) | قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية12/31/ن بالطريقة غير المباشرة | 21 |
| جدول رقم(3) | تصنيف الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية | 52 |
| جدول رقم (4) | تصنيف العمال حسب المديريات لدى وحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GM.sud | 69 |

واجهت المؤسسة الاقتصادية في الجزائر تطورات كثيرة في العديد من المجالات كتغير المحيط وتغير متطلبات المستهلك وتغير الأنظمة المحاسبية المتبعة فمن المخطط المحاسبي العام إلى المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي المعتمد تطبيقه ابتداءا من سنة 2010، وبشكل إلزامي على كافة المؤسسات خصوصا بعد انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، وذلك لتمكين مؤسساتنا الاقتصادية وجعلها قادرة على مواكبة ما يحدث في محيطها من تطورات، فالنظام المحاسبي بشكل عام أداة لتحليل البيانات المحاسبية وتحويلها إلى معلومات وتقديم هذه المعلومات بصفة كاملة، قانونية موضوعية وأكثر صدق شفافية وهذا هو الدور الرئيسي للنظام المحاسبي في كل المجالات وفي جميع الدول .

وعند البحث في ذلك لابد من معرفة المستفيد من المعلومات المحاسبية ومدى حاجته إليها لذلك ساير تطور التقارير المالية تطور حاجات المستفيدين منها، ولأنه في القدم كانت الميزانية العامة هي القائمة الوحيدة التي تقدم صورة عن الوضعية المالية للمشروع وصافي أرباحه، إلا أنّ تطور حاجات المستفيدين أدت إلى الإعلام عن الحسابات الختامية التي عبرت عنها قائمة الدخل، وذلك في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أصبحت هذه القائمة تهتم بالمقدرة الكسبية للمؤسسة وحركة نفقاتها و إيراداتها المختلفة.

أما في الاقتصاديات المعاصرة ،وعندما ظهرت موجات الكساد وتوالت حوادث الإفلاس في الكثير من المؤسسات على الرغم من أنها كانت تظهر الربح في كل من قائمتي الدخل وصافي المركز المالي ومن هنا انتقل الاهتمام من الإفصاح عن صافي الدخل إلى الاهتمام بالإفصاح عن مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ومنه إمكانية استمرارها دون إفلاس، وهذا ما أدى إلى الإفصاح عن التغيرات في المركز المالي والإفصاح عن رأس المال العامل ومع هذا لم تفصح قائمة التغيرات في المركز المالي عن كل ما يحصل في المنشأة ولم تستطع تزويد الإدارة ومستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الكافية حول سيولة المنشأة والقدرة على سداد التزاماتها مما أدى إلى الاهتمام بدراسة التدفقات النقدية، الامر الذي ادى الى ظهور قائمة التدفقات النقدية لما لها من أهمية في تحديد جانب السيولة الذي يهم المتعاملين

في الكيانات الاقتصادية بما في ذلك المساهمين . و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية بالصيغة التالية:

ماهي أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية؟

وندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بقائمة التدفقات النقدية وما الفرق بينها وبين القوائم المالية الأخرى.
- ما هي التصنيفات التي جاء بها النظام المحاسبي والمالي لقائمة التدفقات النقدية.
- كيف تستفيد المؤسسة من بيانات قائمة التدفقات النقدية.

**أهمية الدراسة:**

في هذه الدراسة نحاول التركيز على الدور المهم الذي تقوم به قائمة التدفقات النقدية من خلال تزويد المساهمين والإدارة بالمعلومات اللازمة حول السيولة المالية للمؤسسة ومدى مرونتها حيث تعتبر هذه القائمة مؤشر جيد على مصداقية الربح للمؤسسة.

**أهداف الدراسة:**

- معرفة قائمة التدفقات النقدية وفقا للنظام المحاسبي المالي ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.
- التعرف على أساليب إعداد قائمة التدفقات النقدية .
- توضيح مساهمة قائمة التدفقات النقدية في إعلام المؤسسة الاقتصادية عن وضعها المالي من خلال تحليلها باستعمال النسب المالية .

**فرضيات الدراسة:**

- ✓ قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مكملة لقائمة المركز المالي للمؤسسة.
- ✓ توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات حول المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية لفترة محدّدة فقط.
- ✓ يمكن الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية فقط للتنبؤ بمستقبل المؤسسة.

**المنهج المتبع:**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فمن خلال الجانب النظري اعتمدنا أسلوب الوصف كأسلوب مناسب لعرض وتقديم قائمة التدفقات النظرية لقائمة التدفقات النقدية وتقديم المعلومات المحاسبية وضرورة أن تكون ملائمة طبقا للنظام المحاسبي المالي، ثم اعتمدنا الأسلوب التحليلي في الجانب التطبيقي من أجل التعمق في مختلف جوانب الموضوع حيث تم الاعتماد على الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة إضافة إلى الملاحظة ودراسة وتحليل مختلف الوثائق والمعطيات المقدمة.

**هيكلة البحث:**

محاولة منّا للإلمام بمختلف جوانب الموضوع اعتمدنا تقسيمه إلى ثلاثة فصول:

- الفصل الأول بعنوان البعد الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية: ويتضمن تقديم الإطار النظري للقائمة ومختلف أنشطتها وكذلك طرق إعدادها .
- الفصل الثاني بعنوان حاجة المؤسسة الاقتصادية للمعلومات المحاسبية الملائمة ويشمل: المعلومات المحاسبية مفهومها، تصنيفها وخصائصها بالتركيز على خاصية الملاءمة وبعض المشاكل المتعلقة بهذه الخصائص.
- الفصل الثالث فيتضمن الجانب التطبيقي بدراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GM.sud بوحدة الدقيق والفرينة من خلال عرض قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة وتحليلها بالاعتماد على المعلومات المحاسبية المحتواة فيها.

**الدراسات السابقة:**

1 – دراسة عبد الناصر شحدة السيد أحمد مذكرة ماجستير بعنوان: **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محلّلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية،**

2 – دراسة سالمي محمد الدينوري،قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبية الدولية

**تمهيد**

مع بداية سنة 2010 شرعت الجزائر في تطبيق النظام المالي المحاسبي المالي الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS) والذي يعوض ويلغي المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ، وذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة وتكريسا لانضمام الجزائر لاقتصاد السوق، وحسب النظام المحاسبي المالي فإنه فرض على كل مؤسسة أن تدخل في مجال تطبيق هذا النظام وبالتالي أن تتولى سنويا إعداد كشوف مالية(قوائم مالية) تشتمل على ميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولجدول حساب النتائج.

ومحاولة لتلبية حاجات الجهات المستفيدة من عرض هذه القوائم المختلفة باختلاف أطراف المؤسسة الاقتصادية داخليا وخارجيا، أوصى النظام المحاسبي المالي بضرورة أن تكون المعلومات متوفرة على مجموعة من الخصائص ومن أهمها خاصية الملائمة،التي تسمح لمتخذ القرار باتخاذ القرار الصحيح وفي التوقيت المناسب،ولأن قائمة التدفقات النقدية مهمة للمؤسسة الاقتصادية وأصبحت إحدى القوائم الإلزامية للمؤسسات بجانب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، نظرا لما تظهره هذه القائمة من انعكاس طبيعي لمشاكل السيولة التي تعاني منها المؤسسة، وكذا لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد صافي تدفق نقدي موجب من نشاطها المعتاد لمواجهة التزاماتها.

فحاولنا من خلال هذا الفصل المعنون بالبعد الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، التركيز على أهم ما ورد حول هذه القائمة من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول حول نشأة قائمة التدفقات النقدية ،تعريفها أهدافها، أهميتها،ثم الفرق بينها وبين قائمة الدخل.

وأما المبحث الثاني فهو حول تصنيفات قائمة التدفقات النقدية حسب ثلاثة أنشطة ،فهناك النشاط التشغيلي والنشاط الاستثماري والنشاط التمويلي.

أما المبحث الثالث فيحتوي على خطوات وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية،والاعتبارات الواجب مراعاتها لتحليل قائمة التدفقات النقدية .

**المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية وأهدافها**

بعض المؤسسات تحقق أرباحا كبيرة ، لكنّها قد لا تستطيع توليد تدفقات نقدية موجبة من عملياتها، كذلك قد لا يتناسب التدفق النقدي مع الأرباح المحققة خلال فترات كثيرة من السنة، وينتج ذلك بسبب اختلاف توقيت الإيرادات والمصروفات والذي قد لا يتواكب دائما مع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، فهناك مبيعات ومشتريات تتم بالأجل، كما قد لا يتفق توقيت سداد بعض المصروفات مع فترة حدوثها،ونفس الأمر بالنسبة للإيرادات.

ويترتب على ذلك ضرورة أن تقوم المؤسسة بإدارة النقدية بحرص وعناية ونفس الشيء بالنسبة للأرباح ولنفس السبب فإنّه يجب على المحلّلين الماليين الأخذ بالاعتبار المعلومات الواردة في قائمة التدفق النقدي بالإضافة إلى قائمتي الدخل والميزانية.

**المطلب الأول: نشأة قائمة التدفقات النقدية وتعريفها**

**أولا نشأة قائمة التدفقات النقدية :**

لم تكن قائمة التدفقات النقدية وليدة اللحظة، إنما هي خلاصة جهود دراسات متعددة مرت على مراحل زمنية طويلة نسبيا تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون واتخذت القائمة خلال كل مرحلة زمنية نموذجا يلبى حاجات مستخدميها، إلى أن استقرت على ما هي عليه الآن، وسوف تتناول هذه الدراسة أهم المراحل الزمنية التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية وذلك بشكل موجز كما يلي:

**المرحلة الأولى:قائمة مصادر الأموال واستخدامها [1] :**

بدأت هذه المرحلة بتحليـــل مبســـــط أطلق عليه" قائمة من أين تم الحصول على الأموال وكيف ذهبت أو "**Where- Got and where -cone statement**" حيـــث لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادة أو للنقصان في بنود قائمة الميزانية للمؤسسة، وبعد عدة سنوات تغير اسم هذه القائمة ليصبح" قائمة الأموال المخصصة "**The Fund Statement** ".

وفي عام **1961** شعر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين**(AICPA)** ، بأهمية هذه القائمة، وقام بإصدار الدراسة رقم (2) بعنوان **(Cash flow analysis and the fund satement)** وقد تناولت الدراسة تحليل

[1]– محمد يوسف الهباش،**استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية**،رسالة ماجستير،تخصص محاسبة وتمويل،كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة،فلسطين،يونيو/حزيران 2006، ص17.

التدفق النقدي وقائمة الأموال، وأوصت بإعداد قائمة الأموال مع مجموعة القوائم المالية وإخضاعها لمراجعة المدقق[1].

وفى سنة 1963 قام مجلس المبادئ المحاسبية **"Accounting Principle Board" (APB)** بإعادة تنميط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال المخصصة؛ لتصبح" قائمة مصادر الأموال وأوجه استخدامها بحيث تُعرض كمعلومات مكملة للتقارير المالية المنشورة، إلا أنها لا تحمل صفة إلزامية العرض،وأما عن رأي المراجع في هذه القائمة فيكون اختياريا. إلا أن هناك بعض الشركات الكبرى كانت تقدمها ضمن قوائمها الختامية ، فقد تضمن على سبيل المثال التقرير السنوي لمؤسسة الحديد والصلب الأمريكية بنود القائمة منذ عام 1965[2].

**المرحلة الثانية: قائمة التغيرات في المركز المالي:** في السبعينات تزايد الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية حيث أن معظم المؤسسات قامت بإعداد قائمة مصادر واستخدامات الأموال كإحدى القوائم المالية السنوية إلا أن المشكلة في هذه الفترة، هي اختلاف الشكل والمحتوى للقوائم التي تعدها المؤسسات ، الأمر الذي دفع المجلس وبالتحديد في عام 1971 إلى إصدار الرأي رقم (19) بعنوان قائمة التغيرات في المركز المالي والذي أصبح بموجبه عرض هذه القائمة إجباريا كإحدى القوائم المالية الأساسية بالإضافة إلى تقرير مدقق حسابات قانوني.

**المرحلة الثالثة :التوجه لإعداد قائمة التدفقات النقدية:**في أواسط الثمانينيات ظهرت موجات الإفلاس التي أثارت انتباه المحاسبين وبدءوا ينظرون وبشكل جدي إلى قائمة الأموال على الأساس النقدي ، لاسيما بعد الإفلاس الذي تعرضت له مؤسسة **(W.T.Grant)** الأمريكية ، والذي هز مساهمي الشركة بعنف ، وقد أشار المحللون الماليون بأصابع الاتهام إلى قائمة الأموال المعدة على أساس رأس المال العامل ، إذ أن عمليات المؤسسة التشغيلية كانت مستخدمة للنقدية بدلاً من أن تكون مولدة لها، بالرغم من أن رأس المال العامل كان موجباً ونتيجة لذلك ، أخذت العديد من المؤسسات الأساس النقدي بدلاً من رأس المال العامل ، وعليه فقد تطلب الأمر إلى دراسة تناولها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي **(FASB)** في سلسلة من الدراسات كانت إحداها في عام 1981 والتي هدفت إلى تحديد المجالات التي يمكن أن تخدمها المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ، ودراسة المجلس في عام 1981 وكذلك توصية المديرين الماليين الأمريكي

---

[1]– مصطفى جاموس ،**قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الأساسية لتطوير نظم المعلومات المحاسبي في سوريا**،المجلّد الأول، العدد الأول ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الزيتونة الأردنية،234،235،1999.

[2]– مصطفى جاموس ،مرجع سابق،ص235.

والذي ينص على ضرورة استخدام الأساس النقدي في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي لما يوفره من معلومات عن سيولة المؤسسة ومرونتها المالية[1].

وفي عام **1987** م صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي **(FASB)** البيان رقم( **SFAS N°95**) الذي ألزم جميع المؤسسات الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية كواحدة من القوائم المالية الأساسية، بحيث تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي التي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ.وأوصى البيان أن يتم تصنيف التدفقات النقدية في القائمة، إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية وتدفقات نقدية استثمارية، وتدفقات نقدية تمويلية ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم **(IAS N°7)** المعدل والصادر عن اللّجنة الدولية المعايير المحاسبة عام **1993** والذي حل محل المعيار السابق الصادر عام **1977** فإن هذه القائمة تُعرض باعتبارها جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة والمشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن شركات المساهمة.وقد أوصى هذا المعيار بإعدادها بشكل يفصح عن حركة النقدية التي تتمثل في النقد الجاهز والودائع تحت الطلب ومايعادلها[2].

**ثانيا: تعريف قائمة التدفقات النقدية:**تعرف على أنّها:

- هي قائمة تعرض المتحصلات النقدية ( المقبوضات ) ، والمدفوعات النقدية (المدفوعات ) وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة هي أنشطة التشغيل ، وأنشطة الاستثمار ، وأنشطة التمويل لمؤسسة اقتصادية، خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة " [3].
- "هي من أهم القوائم المالية اللّازم تحليلها للتعرف على الوضع المالي للمؤسسة، حيث تظهر هذه القائمة المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة وصافي التغير في أرصدتها النقدية مع بيان مصادر وأوجه تلك المتحصلات والمدفوعات"[4].

---

[1]– عبد الناصر شحدة السيد أحمد،مذكرة ماجستير بعنوان:**الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محلّلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية** ،تخصص محاسبة،كلية العلوم الإدارية والمالية،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،عمان الأردن،2008، ص11 .

[2]– سالمي محمد الدينوري،**قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، قسم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة،2009/2008،ص73.متاحة على الموقع:
**http ://www.4shared.com/fill/21391347...htm**

[3]– محمد أبو نصار ،وجمعة حميدات،**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**،دار وائل، عمان، الأردن،2008،ص94.

[4]–عبد الوهاب رميدي،علي سماي،**المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي والمالي الجديد**،الطبعة الأولى،مطبعة دار هومه،الجزائر،2011،ص45.

- "هي تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.ويعتبر كجدول قيادة في يد الإدارة العليا للمؤسسة تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها[1]"
- أما حسب النظام المحاسبي المالي فهي: "تسمى بجدول سيولة الخزينة والهدف من هذا الجدول هو إعطاء المستعملين أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة (أو التدفقات) المالية"[2]
- "إحدى القوائم الرئيسية المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسة، وهي تمثل التدفقات النقدية الداخلية والخارجية من وإلى المؤسسة، كما أنها تبين طريقة الحصول على الأموال وطرق استخدامها والتي تعتبر العمليات التي تقوم بها المؤسسة داخليا وخارجيا، كما يمكن قياسها بشكل كمي نقدي، وتدخل هذه العمليات ضمن الإطار المحاسبي والتي يقوم عليها بشكل كبير وأساسي"[3].
- "هي قائمة تبين العلاقة بين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال الفترة التي تعطيها القائمة وتجسد هذه القائمة الصيغة الحسابية التالية:

**التغير في النقدية خلال فترة معينة= مجموع مصادر النقد– مجموع استخدامات النقد**"[4].

ومنه فإنّ القائمة تظهر حركة التدفقات النقدية فقط ولا تظهر فيها المعاملات التي لا تنتج عنها تدفقات نقدية ويعرف التدفق النقدي كزيادة أو نقص في النقدية أو في البنود شبه النقدية (النقدية والنقدية المعادلة) وهي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى مبالغ نقدية محددة دون إنذار ولا يتجاوز تاريخ استحقاقها الثلاثة أشهر من وقت الشراء وتخصم منها المبالغ المقدمة من البنوك المستحقة السداد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ السلفة، ونظراً لأن المقبوضات تمثل مبالغ داخلة إلى المؤسسة فتعتبر " تدفقات نقدية داخلة " كما يطلق على المدفوعات تعبير " تدفقات نقدية خارجة " لأنها تمثل مبالغ خارجة من المؤسسة.

---

[1]–نصر الدين بن نذير ،عمار بوشناف،مداخلة بعنوان:**قائمة التدفقات النقدية**،الملتقى المحاسبي الدولي حول:النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة سعد دحلب ،البليدة يومي13و14ديسمبر ،2011.

[2]– معتصم دحو ،مداخلة بعنوان:**آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالجزائر**،جامعة معسكر،الجزائر.

[3]–حسين القاضي ،مأمون حمدان،**المحاسبة الدولية ومعاييرها**،الطبعة الأولى،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2008،ص277.

[4]– محمد سعيد عبد الهادي،**الإدارة المالية(الاستثمار، والتمويل، والتحليل المالي،الأسواق المالية الدولية)**،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2008،ص78.

**المطلب الثاني :أهمية قائمة التدفقات النقدية**

إن قائمة التدفقات النقدية لها أهمية خاصة في تقييم مدى اليسر المالي والسيولة المالية في المؤسسة ومعرفة مدى مرونتها المالية، حيث أنها تتصف بمجموعة من الخصائص تميزها عن القوائم المالية الأخرى وتجعلها أكثر شمولاً فهي:

- مؤشر جيد على صدق ربحية المؤسسة
- مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المؤسسة. وتقييم مقدرة المؤسسة على توليد تدفق نقدي موجب وعلى وفائها بالتزاماتها وقدرتها على توزيع الأرباح، ومدى حاجتها لتمويل خارجي[1]. ولأنّ تحقيق المؤسسة لتدفق نقدي موجب يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها.
- توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات إضافية عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة.
- تعزز قائمة التدفقات النقدية من المقدرة على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي للوحدات الاقتصادية من خلال استبعاد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث التي تؤدى إلى نتائج مختلفة[2].
- يعتمد المستثمر على التدفقات النقدية المتوقعة في عملية تقويم سعر السهم عندما يتخذ القرار لأنّه يفاضل بين النقدية الحاضرة والنقدية المتوقعة مستقبلا .
- تعمل قائمة التدفقات النقدية كمؤشر يمكن استخدامه في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك في تقييم دقة التخطيط الماضي للتدفقات النقدية المستقبلية.

والهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة الجهات المستفيدة سواء كانوا أطراف داخلية (المؤسسة في حد ذاتها) أو أطراف خارجية (المستثمرين،الزبائن،الموردين،مصلحة الضرائب،...) في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية. فقائمة التدفقات النقدية توضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة

---

[1]–خالد جمال الجعارات ، **معايير التقارير المالية الدولية**IFRS&IAS ، إثراء للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2007 ، ص129.

[2]–سوزان عطا درغام ،**العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم07**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التمويل ،كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة،2008،ص46.

كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها[1]. وتتبع أهمية قائمة التدفق النقدي أيضا من خلال دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية. لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين ، كما أنها أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة بما تحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار، وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع . ويمكن توضيح الأهمية أكثر بالنقاط التالية:

- ✓ إن معلومات التدفقات النقدية للمؤسسة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المؤسسة على توليد النقدية واحتياجاتها في استخدام هذه النقدية .
- ✓ عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية ، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة[2].
- ✓ إن معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة [3].
- ✓ تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ ، وتوقيت ، ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي .
- ✓ تزود مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي تولد وتستخدم فيها المؤسسة النقدية وما يعادلها[4].

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية أكثر أهمية بالنسبة للمصارف من قائمة الدخل والميزانية العمومية للأسباب التالية[5]:

1. التدفقات النقدية وليست الأرباح هي التي تستخدم في خدمة الدين وتسديد الفوائد وأقساط القروض .
2. قد تحقق المؤسسة أرباحاً جيدة رغم أنها تعاني من ضعف في تدفقاتها النقدية وبالعكس.

---

[1]- محمد أبو نصار وجمعة حميدات،مرجع سابق،ص94،95.

[2]– محمد يوسف الهباش،مرجع سابق،ص 22،23.

[3]–سامح العطعوط، مفيد الظاهر،**أثر مقاييس التدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية للأسهم**،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،العدد الحادي والعشرون،تشرين الأول،2010،ص58.

[4]-Stéphan Brun **,les normes internationales d'information financière,** Gualino éditeur, paris ,2006,p71.

[5]–محمد يوسف الهباش، مرجع سابق ،ص41.

3. من الممكن التلاعب بصافي الربح وإظهاره أكبر مما هو عليه باستخدام عدة طرق ،بينما يصعب ذلك عند استخدام قائمة التدفقات النقدية.
4. قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات تفيد في تقدير حجم السيولة ومدى القدرة على السداد.
5. تقييم المخاطر الناتجة عن منح تسهيلات ائتمانية للزبائن.
6. تستخدم كأداة لتقييم مقدرة المصرف على خدمة الدين ودفع التوزيعات على المساهمين.
7. تخطيط وتقييم استثمارات المصرف والمخاطر الذي قد تواجهه.

**المطلب الثالث الفرق بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل[1]:**

يمكن أن نصف قائمة التدفق النقدي بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمؤسسة في تاريخ معين،وتكتسب أهميتها بناءا على الأساس الذي يتم إعدادها بناءا عليه وهو الأساس النقدي، لكون أنّ قائمة المركز المالي وقائمة الدخل يتم إعدادهما وفقا لأساس الاستحقاق، وفي مايلي أهم نقاط الاختلاف بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل:

- تقيس قائمة الدخل مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح في فترة محددة عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات في فترة معينة غالباً ما تكون سنة مالية، وتعد قائمة الدخل وفقاً لأساس الاستحقاق بينما تبين قائمة التدفقات النقدية المتحصلات والمدفوعات الخاصة بالمؤسسة عن فترة مالية معينة والتي غالباً ما تكون سنة مالية، وتعد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للأساس النقدي.
- قائمة الدخل هي حساب يوضح الأرباح والخسائر خلال فترة زمنية محددة والعمليات لتي أدت إلى تحقيقها، بينما قائمة التدفقات النقدية هي تقرير يوضح كيفية تمويل المؤسسة لنشاطاتها وكيفية استخدامها لهذه المصادر خلال فترة زمنية محددة .
- وقد تحقق المؤسسة صافي دخل مرتفع ويكون لديها تدفقات نقدية منخفضة من النشاطات المختلفة وبالعكس فقد يكون لديها تدفقات نقدية مرتفعة من النشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية رغم أنها لم تحقق صافي دخل مرتفع، لذلك تعتبر كل من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية مكملتان لبعضهما البعض لتفسير نتائج أعمال المؤسسات.

إنّ صافي الربح يمثل قيمة الأرباح المالية التي حققتها المؤسسة خلال الفترة، وهذه الأرباح لا علاقة لها

[1] –سوزان عطا درغام ،مرجع سابق،ص47.

بالنقد المتوفر لدى المؤسسة، ولكنها تعبر عن الفرق بين صافي المبيعات ومصاريف المؤسسة طبقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات المبني على أساس الاستحقاق. فلو افترضنا أن كل المبيعات أو جزءاً منها كان آجلاً أو على الحساب فإن قيمة المبيعات التي سيتم تحصيلها في المستقبل تدخل في حسابات قائمة الدخل على أساس أن الإيراد قد تحقق فعلاً ، في حين أن النقد لم يتم استلامه بعد . لذلك يجب التفرقة بين مفهوم صافي الدخل ومفهوم التدفق النقدي . إذ في احتساب الأول أي صافي الدخل تدخل بنود لا يترتب عليها تدفق نقدي كاستهلاك الأصول الثابتة الملموسة مثلاً ، أو إطفاء الأصول غير الملموسة وكذلك التغيرات التي تحدث في المخصصات ، في حين أن بنوداً كهذه لا تراعى في احتساب الثاني أي صافي التدفق النقدي. وعليه فإن قائمة الدخل تعاني من بعض نقاط الضعف التي تتمثل بما يلي:

عدم تطابق رصيد صافي الربح الذي يظهر في هذه القائمة مع صافي التدفق النقدي التشغيلي الفعلي وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد، فقائمة التدفق النقدي تقوم على أساس الدفع الفعلي والقبض الفعلي للنقد بغض النظر عن أساس الاستحقاق . أما قائمة الدخل فتقوم على أساس الاستحقاق الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من دخل ومصروفات حتى وإن لم يقبض هذا الدخل أو لم تدفع هذه المصروفات. لذا قد تتعرض بعض المؤسسات لخطر العسر المالي الفني على الرغم من تحقيقها للأرباح في قائمة الدخل[1].

- الأخذ بأساس الاستحقاق في إعداد حساب الأرباح والخسائر يؤدي إلى جعل المصروفات والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها، وهذا الأمر يسبب صعوبات جمة في استخدام رقم الأرباح والخسائر لتقدير سيولة المؤسسة .
- تلخص قائمة الدخل بعض الأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية السابقة ، وتوضح آثارها في شكل ربح أو خسارة، ولكن لا تبين قدرة المؤسسة على الدفع .
- قد يكون هناك عدم دقة في الأرباح الظاهرة في حسابات المؤسسة نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي خاصة فيما يتعلق بسياسات الاستهلاك ،وتسعير بضاعة آخر المدة وتحديد الديون المشكوك فيها .

أما قائمة التدفقات النقدية فهي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال الفترة المالية من خلال المقارنة بين رصيد النقدية أول المدة وآخر المدة. ويتم إعداد هذه القائمة وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقات

[1]-محمد سعيد عبد الهادي،مرجع سابق،ص81.

نقدية داخلة وتدفقات نقدية خارجة ضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية. ولذا تبين قائمة التدفقات النقدية قدرة المؤسسة على إدارة التدفقات النقدية ، فإذا كان رصيد النقدية في آخر المدة عالٍ وأكبر من الالتزامات المتداولة بكثير ربما يشير ذلك إلى قصور في إدارة النقدية وعدم استغلال النقد في استثمارات قصيرة الأجل. وعلى العكس من ذلك إذا كان هذا الرصيد أقل بكثير من التزاماتها المتداولة فهذا يشير ربما إلى تدني مستوى سيولة المؤسسة. وللتغلب على جزء من نقاط الضعف التي تعاني منها كل من الميزانية وقائمة الدخل، فقد أصبح إعداد قائمة التدفق النقدي أمراً ضرورياً عند نشر البيانات المالية للمؤسسة[1]، حيث يمكن لهذه القائمة سد الفجوات التالية الموجودة في القوائم المالية الأخرى:

- تحييد عناصر المصروفات غير النقدية كالاستهلاك والإطفاء على رقم صافي التدفق النقدي.
- بيان العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي حدثت داخل المؤسسة خلال الفترة المالية وليس فقط الأرصدة الدفترية لهذه النشاطات كما تظهره الميزانية أو نتائج الأعمال الدفترية التي تظهرها قائمة الدخل.
- إظهار صافي التغير في النقد في بداية ونهاية الفترة ، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على أنشطة ذات طبيعة مترابطة تساعد في توضيح بعض الأمور المهمة عن الوضع المالي للمؤسسة، الأمر الذي يصعب إظهاره إذا ما تم النظر إلى الميزانية وقائمة الدخل كل على حدة . فمثلا تظهر الميزانية رصيد الذمم المدينة كما تظهر قائمة الدخل المبيعات، سواء الآجلة منها أو النقدية، في حين تقوم قائمة التدفق النقدي بإظهار بند المبيعات الإجمالية وكذلك النقد الفعلي المقبوض منها عند ربط قيمة المبيعات الظاهرة في قائمة الدخل مع التغير في المدينين في قائمة المركز المالي[2].

[1]- عبد الناصر شحدة السيد أحمد،مرجع سابق،ص13.

[2]- محمد سعيد عبد الهادي،مرجع سابق،ص82.

**المطلب الرابع: أهداف قائمة التدفقات النقدية**

إنّ من أهم الأهداف التي تسعى قائمة التدفقات النقدية إلى تحقيقها هي:

- **تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة:** تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن الاستفادة منها في التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده على أساس الاستحقاق، وبين التدفق النقدي الذي يتم تحديده على الأساس النقدي، إذ أن تحقيق المؤسسة لصافي دخل مرتفع لا يعنى بالضرورة تدفق نقدي مرتفع والعكس بالعكس، إلا أن ارتفاع صاف التدفق النقدي التشغيلي يعنى ارتفاع نوعية وجودة الأرباح والعكس بالعكس.
- **تقييم سيولة المؤسسة:** يرتبط وضع السيولة لدى المؤسسة بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فكلما زاد التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كلما كان مؤشراً على وجود فائض نقدي موجب سيولة لدى المؤسسة يمكن استغلاله في إعادة الاستثمار، أو لسداد أية التزامات مستحقة، أما إذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية سالب، فذلك يعني وجود عجز نقدي يتطلب من المؤسسة البحث عن مصادر تمويل لهذا العجز[1]، إما عن طريق بيع جزء من الاستثمارات، أو البحث عن مصادر تمويل خارجية كالاقتراض، بالإضافة إلى ذلك فإن عرض مصادر واستخدامات النقد التشغيلي يفيد في اختبار مدى كفاءة سياسة التحصيل التي تتبعها المؤسسة.
- **تقييم سياسة التمويل:** حيث يمكن استخدام المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في تقييم سياسة التمويل التي تتبعها المؤسسة.
- **التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية:** يمكن استخدام مؤشرات التدفقات النقدية التاريخية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

[1] –محمد يوسف الهباش،مرجع سابق،ص20.

## المبحث الثاني تصنيفات قائمة التدفقات النقدية

يتم عادة تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفقات داخلة وتدفقات خارجة، وتتضمن قائمة التدفقات النقدية بصورة عامة البنود المتعلقة بالنشاطات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية التي تقوم بها المؤسسة خلال الفترة، ومن خلال هذا يتم التعرف على مصادر النقدية واستخداماتها المختلفة بالإضافة إلى مقدار التغير الذي يطرأ على رصيدها خلال نفس الفترة المالية.

### المطلب الأول: التدفقات النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية:

**أولا: تعريف الأنشطة التشغيلية "Operating Activities "** وتعرف الأنشطة التشغيلية حسب المعيار الحاسبي الدولي السابع كما يلي:

- هي الأنشطة الرئيسية المولدة للإيرادات والأنشطة الأخرى التي لا تدخل ضمن الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية[1].
- أنشطة التشغيل هي الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليس لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار[2].

وتعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد قروضها وللمحافظة على قدرتها التشغيلية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية. وتفيد المعلومات التاريخية المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية [3]. ويتم توليد التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية المنتجة لإيرادات المؤسسة ، و لذلك فإنها تنتج عن العمليات و الأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة. ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي[4] :

- ✓المتحصلات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات .
- ✓المتحصلات النقدية الناتجة عن منح حقوق امتيازات، والرسوم و العمولات، وغيرها من الإيرادات .

---

[1]–هيني ڤان جريوننج،ترجمة :طارق حماد،**معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق**،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،ص54.

[2]–شعيب شنوف،**محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبية الدولية** ،الجزء الأول،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر،2008،ص80.

[3]–حاب اللّه الشريف ،سليم الطرابلسي،مرجع سابق.

[4]–نص المعيار المحاسبي الدولي السابع،متاح على الموقع:

: www.infotechaccountants.com ;INFORMATION TECHNOLOGY ACCOUNTANTS.

✓المدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول على سلع أو خدمات.

✓المدفوعات النقدية للعاملين أو بالنيابة عنهم.

✓ المتحصلات والمدفوعات النقدية لشركات التأمين في صورة أقساط أو مطالبات تعويض أو أية مزايا تنتج عن بوالص التامين.

✓المدفوعات النقدية كضرائب أو أية ضرائب مستردة إلا إذا كانت خاصة مباشرة بأنشطة استثمارية أو تمويلية.

✓ المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإيجار.

ورغم أن بعض العمليات كبيع أصل ثابت، قد ينتج عنها مكاسب أو خسائر يتم تضمينها في صافي الربح أو الخسارة، إلا أن النقدية الناتجة عن مثل هذه العمليات تعتبر متعلقة بالأنشطة الاستثمارية.

وتتطلب التدفقات النقدية من التشغيل تحليل كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل مع بنود الأصول المتداولة أو الخصوم المتداولة المرتبطة.

**ثانيا: أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية**

تساعد بيانات التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية للمؤسسة وبيان قدرتها على سداد القروض والمحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة، وكذا بيان حجم النقدية المتولد نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الأساسي وسداد التوزيعات على الأسهم، ولكي يتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فإن من الضروري التقرير عن الإيرادات والمصروفات على الأساس النقدي ،ويتم ذلك عن طريق استبعادآثار الصفقات التي تتضمنها قائمة الدخل التي لا ينتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية[1].

وقد تحتفظ المؤسسة بأوراق مالية وقروض (سندات قرض) لغرض التعامل أو الاتجار في هذه الحالة تشبه هذه البنود المخزون السلعي المشترى خصيصا لإعادة البيع،وعليه فإنّ الأوراق التجارية المقتناة لغايات التعامل والاتجار تصنف على أنها نشاطات تشغيلية [2].

[1]–سالمي محمد الدينوري،مرجع سابق،ص79.

[2]–اسماعيل إسماعيل،المعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد ، دمشق،سوريا،تشرين الثاني2009،ص9.

**المطلب الثاني:التدفقات النقدية على أساس الأنشطة الاستثمارية.**

**أولا تعريف الأنشطة الاستثمارية "Investing Activites":**

- وتمثل شراء الأصول طويلة الأجل وبيعها، شراء الاستثمارات المالية وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل في البنود التي تصنف كنقد مكافئ[1].
- هي الأنشطة المتعلقة بالاستحواذ أو التصرف في الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل ضمن الاستثمارات التي توصف بأنّها في حكم النقدية[2].

وفيما يلي بعض الأمثلة على التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية[3]:

- المدفوعات النقدية لشراء الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات ملموسة أو غير ملموسة والموجودات طويلة الأجل الأخرى .وتشمل هذه المدفوعات أية نفقات تتحملها المؤسسة في سبيل التصنيع الداخلة للموجودات الثابتة.
- المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة الملموسة وغير الملموسة.
- المدفوعات النقدية لشراء أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها المؤسسات الأخرى أو للدخول في مشروعات مشتراة ولا يشمل ذلك على المدفوعات لشراء أوراق مالية تعتبر ضمن مكونات النقدية المعادلة وكذلك المدفوعات لشراء أوراق مالية بغرض التعامل أو الاتجار فيها.
- المتحصلات النقدية من بيع أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها المؤسسات الأخرى أو حصص في مشروعات مشتراة، ولا يشمل ذلك على المتحصلات النقدية من بيع أوراق مالية تعتبر ضمن مكونات النقدية المعادلة،وكذلك المتحصلات النقدية من بيع أوراق مالية تم شرائها بغرض الاتجار فيها[4].
- القروض و السلف المقدمة لأطراف أخرى ولا يشمل ذلك على القروض والسلف التي تقدمها المنشات المالية.
- المتحصلات النقدية الناتجة عن سداد الغير للقروض و السلف للمؤسسة ولا يشمل ذلك القروض و السلف الخاصة بالمؤسسات المالية.

---

[1]-محمد أبو نصار ،جمعة حميدات،مرجع سابق،ص96.

[2] – هيني ڤان جريوننج،ترجمة :طارق حماد،مرجع سابق،ص54.

[3]–اسماعيل اسماعيل،مرجع سابق11.

[4]–سالمي محمد دينوري،مرجع سابق،ص92.

- المدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية، العقود الآجلة، الخيارات والمبادلات و المقايضات، ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، آما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.
- المتحصلات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية، العقود الآجلة، الخيارات والمبادلات و المقايضات، ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، آما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.

**ثانيا: أهمية التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية**

ترجع أهمية إظهار التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية في إلى أن هذه التدفقات توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية.

**المطلب الثالث: التدفقات النقدية على أساس الأنشطة التمويلية**

**أولا تعريف الأنشطة التمويلية Finansing Activities:**

وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشاة. وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية مفيدة في التنبؤ بمطالبات مقدمي رأس مال المشروع في المستقبل ، وتشتمل على ما يلي [1]:

- النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال .
- النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل .
- النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية .
- النقد المدفوع على توزيع الأرباح .
- النقد المدفوع لتسديد السندات أو الأسهم.
- النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية .

**ثانيا: أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية**

أ –التعرف على مصادر التمويل التي حصلت عليها المؤسسة خلال الفترة سواء كان بشكل قروض أو إصدار أسهم أو سندات وقيمة كل من هذه المصادر، فاستخدام القروض قصيرة الأجل على سبيل المثال لتميل الاستثمارات طويلة الأجل قد يعرض المؤسسة لصعوبات مالية.

[1]–عبد الناصر محمد السيد شحدة ،مرجع سابق، ص30.

ب –التنبؤ باحتياجات المؤسسة من التدفقات النقدية المستقبلية.

ج –التعرف على المبالغ المدفوعة لسداد القروض والسندات وتوزيع الأرباح وغيرها.

د –التعرف على نسبة التمويل الخارجي إلى التمويل الذاتي فالتوسع في مصادر التمويل الخارجي عند حد معين ممكن أن يترتب عليه حدوث أزمات مالية للمؤسسة[1].

وقد تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (7 ) شروط ومتطلبات للإفصاح عن البيانات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية وفق ما يلي:

- يجب تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية كأنها ناشئة عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية كما هو مناسب ، والإفصاح عنها بشكل منفصل لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم آثارها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمؤسسة .
- يجب الإفصاح بشكل منفصل عن كل من التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم ، وتصنيف كل منها بأسلوب ثابت من فترة لأخرى على أنها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.
- يجب الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب المدفوعة عن الدخل ، وأن يتم تصنيفها ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .
- إن العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخداما للنقدية أو ما يعادلها يجب أن لا تعرض ضمن قائمة التدفقات النقدية ، وإنما يجب الإفصاح عنها في مكان آخر في القوائم المالية .
- يجب على المؤسسة الإفصاح عن مكونات النقدية وما يعادلها، والإفصاح عن تأثير أي تغير في سياسة تحديد مكونات النقدية وما يعادلها.
- يستبعد من التدفقات النقدية الحركات بين بنود النقدية وما يعادلها ، وذلك لان هذه العمليات تعتبر جزءاً من إدارة النقدية للمنشأة وليس جزءاً من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية .
- يعتبر الإفصاح المنفصل عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية هاماً وذلك لان هذه التدفقات تمثل مدى ما يدفع على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية .
- يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بشكل منفصل لأنه يفيد في عملية التنبؤ بمقدار النقدية اللازمة في المستقبل للوفاء بمطالبات مقدمي رأس المال .

[1]–سالمي محمد الدينوري ،مرجع سابق،ص87.

- يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ عن عمليات بالعملة الأجنبية حسب عملة المشروع التي تنشر بموجبها بياناتها المالية وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المشروع باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التدفق النقدي[1] .

**المبحث الثالث عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية:**

حسب ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي السابع عن قائمة التدفق النقدي،وما جاء به النظام المحاسبي المالي **(SCF)** فإنه يتم إعداد وعرض قائمة التدفق النقدي وفق الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة .

**المطلب الأول إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية:**

لا يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية من واقع ميزان المراجعة كما في قائمة الدخل والمركز المالي، ولكن يتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية عادة من المصادر الآتية:

- قائمة مركز مالي مقارن بين الفترة المالية الحالية والفترة السابقة مبيناً التغيرات الناشئة في كل من الأصول، والخصوم، وحقوق الملكية طوال الفترة الحالية.
- قائمة دخل عن الفترة الحالية للمساعدة في تحديد مقدار النقدية الداخلة أو الخارجة خلال الفترة.
- بيانات عن عمليات مختارة من دفتر الأستاذ العام توفر معلومات إضافية مطلوبة لتحديد كيفية ورود النقدية واستخداماتها خلال الفترة[2].

وهناك طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة ،ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية خلال فترة زمنية باستخدام قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في بداية ونهاية الفترة المحاسبية.

**أولا: الطريقة المباشرة Direct Method**

التي بموجبها يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية خلال الفترة ،وعادة تستعمل هذه الطريقة لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية، ويشجع المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 المؤسسات على تقديم التقارير عن التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة ،حيث أنّ الطريقة المباشرة توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا تتوفر بمقتضى الطريقة غير المباشرة ، إلا أنّ المعيار المحاسبي الدولي أشار إلى أنّ استخدام

[1]–عبد الناصر شحدة السيد أحمد،مرجع سابق،ص31،.

[2]– فايز سليم حداد،مرجع سابق،ص43.

الطريقة غير المباشرة يعتبر أسلوب مقبول[1].

فيما يخص فائدة هذه الطريقة بالنسبة للمستعمل فهي لأنها تقدم معلومة جديدة إضافية غير موجودة في قائمة المركز المالي وغير موجودة في قائمة الدخل[2] . وحسب الطريقة المباشرة يجري تحضير قائمة التدفقات النقدية بشكل مشابه للطريقة غير المباشرة باستثناء الجزء المتعلق بالأنشطة التشغيلية، حيث يتم بموجب الطريقة المباشرة إظهار النقدية المقبوضة أو المدفوعة من كل مصدر من مصادر التدفقات التشغيلية وذلك حسب المعادلات التالية:

- **المقبوضات النقدية من بيع البضاعة =**

| |
|---|
| المبيعات + رصيد الذمم المدينة في بداية العام – رصيد الذمم المدينة في نهاية العام. |

- **المدفوعات النقدية لشراء المخزون السلعي أو تسديد الموردين=**

| |
|---|
| تكلفة المبيعات +رصيد الذمم الدائنة أول المدة – رصيد الذمم الدائنة آخر المدة +المخزون السلعي آخر المدة – رصيد المخزون السلعي أول المدة. |

**أو:**

| |
|---|
| المشتريات + رصيد الذمم الدائنة أول المدة – رصيد الذمم الدائنة آخر المدة. |

- **المدفوعات النقدية للمصاريف التشغيلية=**

| |
|---|
| المصاريف التشغيلية – إهتلاك الأصول غير المتداولة – مصروف إطفاء الأصول غير الملموسة – مصاريف مدفوعة مقدما في بداية العام +مصاريف مدفوعة مقدما في نهاية العام + مصاريف مستحقة الدفع في نهاية العام – مصاريف مستحقة الدفع في نهاية العام . |

**ثانيا الطريقة غير المباشرة Indirect Method:**

وهي أكثر الطرق شيوعا في الاستخدام العملي لبيان صافي التدفقات النقدية من العمليات لأنه من السهل إعدادها،فهي تركز على الفرق بين صافي الربح وصافي التدفقات النقدية من العمليات،وكما ورد بالمعيار المحاسبي السابع(**IAS07** ) والنظام المحاسبي المالي(**scf**) يتم الوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة

[1]–طارق عبد العال حماد،مرجع سابق ،ص98.

[2]–محمد بوتين ،**المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية** ،pages bleues،الجزائر،2010،ص80.

التشغيلية بالاعتماد على صافي الربح المتوصل إليه من قائمة الدخل ثم يعدل مع الأخذ بالحسبان آثار المعاملات التي ليس لها أثر على الخزينة(اهتلاك،تغيرات الزبائن،المخزون،تغيرات الموردين)، التفاوتات أو التسويات(الضرائب المؤجلة...)، ومكاسب(وخسائر) بيع الأصول الثابتة وغيرها من العناصر التي تمثل قيودا دفترية دون أن يكون لها أي أثر على التدفق النقدي[1].

كما أنّ القائمة المعدة حسب الطريقة غير المباشرة تركز على التغير في حسابات الأصول والالتزامات المتداولة، فالتغير في المخزون والمدينين والأصول المتداولة الأخرى تستخدم لتحديد التدفقات النقدية .

وكذلك يجب استخدام التغير في صافي المدينين بعد طرح مخصص الديون المشكوك فيها وبعد تسجيل الديون المعدومة[2].

والفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات هو أنّ الطريقة المباشرة تقدم معلومات أكثر تفصيلا عن الآثار النقدية للأنشطة التشغيلية في المؤسسة ، لذلك تعد أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي وتحديد مدى قدرة المؤسسة على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة .

الطريقة المباشرة تضيف أعباء جديدة على نظام المعلومات المحاسبية، فهو مصمم لتلبية متطلبات أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي.

تتميز الطريقة غير المباشرة بأنها تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفق أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلة وخارجة وفق الأساس النقدي ومع أن قائمة التدفقات النقدية لا يوجد لها شكل نموذجي لاختلاف التدفقات النقدية من مؤسسة إلى أخرى ، إلا أنّ الفرق فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية . أما تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متماثل بين الطريقتين ولا يوجد اختلاف بينهما.

**ثالثا عرض التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية:**

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي السابع بخصوص التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية مايلي:

---

[1]–بن ربيع حنيفة،حسياني عبد الحميد،صالحي بوعلام،**الواضح في المحاسبة المالية وفق** scf **والمعايير المحاسبية الدولية**،الجزء الثاني،منشورات كليك، الجزائر،2013،ص437.

[2]–كمال الدين،مصطفى الدهراوي،**المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،مصر،2009،ص160.

- ✓ يجب أن تسجل التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المؤسسة التي تنشر بموجبها القوائم المالية.ذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المؤسسة باستخدام سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية السائد في تاريخ التدفق النقدي.
- ✓ يجب ترجمة التدفقات النقدية من المؤسسات التابعة الأجنبية حسب سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية بتواريخ التدفقات النقدية.
- ✓ كما لا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة التي تنتج عن التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية تدفقات نقدية ولكن يجري الإبلاغ عن أثار التغيرات في سعر الصرف للعملة الأجنبية عن التدفقات النقدية .ويجري الإبلاغ عن آثار التغيرات في سعر الصرف بالعملة الأجنبية وما يعادلها المحتفظ بها أو التي تستحق بالعملة الأجنبية في قائمة التدفقات النقدية بهدف مطابقة أرصدة النقدية وما يعادلها بين أول الفترة ونهايتها[1].

**المطلب الثاني: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية**

من أجل إعداد قائمة التدفقات النقدية نتبع الخطوات الآتية:

**الخطوة الأولى** : اعتماد وتثبيت صافي الربح قبل الضريبة الوارد في حساب الأرباح والخسائر في أعلى قائمة التدفق النقدي.

**الخطوة الثانية** :إضافة كل النفقات غير النقدية والواردة في حساب الأرباح والخسائر إلى مبلغ صافي الربح، على اعتبار أنه كان يجب استبعادها من هذا الحساب وفق الأساس النقدي[2]، وأبرز هذه النفقات مايلي:

- الاهتلاكات للأصول الثابتة والمعنوية.
- إطفاء خصم إصدار السندات.
- خسائر الاستثمارات في المؤسسات التابعة وفق طريقة حق الملكية.
- خسائر بيع الأصول الثابتة.
- ديون معدومة.

**الخطوة الثالثة** :إضافة النقص في قيم الموجودات المتداولة(عدا النقدية)، والزيادة في قيم المطاليب المتداولة بين أول المدة وآخر المدة.

---

[1]–محمد أبو نصار،جمعة حميدات،مرجع سابق،ص ص100،98.

[2] – إسماعيل إبراهيم جمعة،محمد سامي راضي،**المحاسبة المتوسطة**،الجزء الثاني،إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة،الإصدار العاشر، الرياض،السعودية،1996،ص467،466.

**الخطوة الرابعة** :خصم البنود التالية من صافي الربح:

- أرباح بيع الأصول الثابتة.
- إطفاء علاوة إصدار السندات.
- أرباح الاستثمارات في المؤسسات التابعة وفق طريقة حق الملكية.

**الخطوة الخامسة** :خصم الزيادة في قيم الموجودات المتداولة (عدا النقدية)، والنقصان في قيم المطلوبات المتداولة بين أول المدة وآخر المدة.

**النتيجة حتى نهاية الخطوة الخامسة تمثل التغير النقدي بفعل الأنشطة التشغيلية الجارية.**

**الخطوة السادسة** :حساب التغيرات النقدية بفعل الأنشطة الاستثمارية والتمويلية[1]:

يضاف إلى النتيجة السابقة:

- مبيعات الموجودات الثابتة نقدًا بالإجمالي (أي مع الربح).
- إصدار أسهم وسندات جديدة وقبض قيمتها نقدًا.
- الحصول على قروض جديدة نقدًا.
- استرداد جزء من الإقراض نقدًا.

وبخصم البنود التالية :شراء موجودات ثابتة نقدًا.

- دفع خدمات الدين موزعة.
- أرباح موزعة نقدًا.
- إقراض نقدي جديد.

نتيجة الخطوة السادسة بمفردها تمثل التغيرات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية[2]، والنتيجة النهائية من الخطوة الأولى حتى الخطوة السادسة تمثل إجمالي التغيرات النقدية في المؤسسة خلال الدورة المالية السابقة.

**الخطوة السابعة** : تضاف إجمالي التغيرات النقدية إلى رصيد النقدية في أول المدة فنحصل على مبلغ النقدية في نهاية المدة، وهو يعادل رصيد النقدية الظاهر في الميزانية.وتعد قائمة التدفقات النقدية حسب النظام المحاسبي المالي كمايلي:

---

[2]-سوزان عطا درغام ،مرجع سابق،50،49.

## قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 12/31 وفقاً للطريقة المباشرة

**الفترة من.....إلى.....**

| البيان | ملاحظة | ن | ن-1 |
|---|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(التشغيلية)** | | | |
| **التحصيلات المقبوضة من العملاء** | | | |
| **المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين** | | | |
| **الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة** | | | |
| **الضرائب عن النتائج المدفوعة** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المرتبطة قبل العناصر غير العدية** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة العملياتية (التشغيلية)A** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة الناتجة من أنشطة الاستثمار** | | | |
| **المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية** | | | |
| **التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية** | | | |
| **المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية** | | | |
| **التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية** | | | |
| **الفوائد التي تمّ تحصيلها عن التوظيفات المالية** | | | |
| **الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج** | | | |
| **فقات أموال الخزينة الناتجة عن أنشطة الاستثمارB** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة الناتجة عن أنشطة التمويل** | | | |
| **التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم** | | | |
| **الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها** | | | |
| **التحصيلات المتأتية من القروض** | | | |
| **تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة** | | | |
| **صافي تدفقات أموال الخزينة من أنشطة التمويلC** | | | |
| **تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات** | | | |
| **تغير أموال الخزينة في الفترةA+B+C** | | | |
| **أمول الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية** | | | |
| **أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية** | | | |
| **تغير أموال الخزينة خلال الفترة** | | | |

المرجع:بن ربيع حنيفة،حسياني عبد الحليم،صالحي بوعلام،مرجع سابق، ص438.

أما قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة ، فيمكن تمثيلها وفق النموذج التالي:

**قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 12/31 وفقا للطريقة غير المباشرة**

**الفترة من.....إلى.....**

| البيان | ملاحظة | ن | ن-1 |
|---|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة الناجة من الأنشطة العملياتية(التشغيلية)** | | | |
| **صافي نتيجة السنة المالية** | | | |
| **تصحيحات من أجل :** | | | |
| **يضاف مصروف الاهتلاك** | | | |
| **تغير الضرائب المؤجلة** | | | |
| **تغير المخزونات** | | | |
| **تغير الزبائن والديونالدائنة الأخرى** | | | |
| **تغير الموردين والديون الأخرى** | | | |
| **قيمة البيعالتي تزيدأو تنقص القيمة الصافية من الضرائب** | | | |
| **تدفقات الخزينة الناتجة عن نشاط A** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة الناتجة من عمليات الاستثمار** | | | |
| **مسحوبات عن شراء تثبيتات** | | | |
| **تحصيلات عن مبيعات تثبيتات** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمارB** | | | |
| **تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل** | | | |
| **الحصص المدفوعة للمساهمين** | | | |
| **زيادة رأس المال النقدي** | | | |
| **إصدار قروض** | | | |
| **تسديد قروض** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويلC** | | | |
| **تغير أموال الخزينة للفترة** A+B+C | | | |
| **أموال الخزينة عند الافتتاح** | | | |
| **أموال الخزينة عند الإقفال** | | | |
| **تغير أموال الخزينة** | | | |

**المرجع:** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009**، ص36.

**مثال توضيحي لكيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة**

**لمؤسسة إنتاج:**الوحدة بالدينار الجزائري

| قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في 2006/12/31 | |
|---|---|
| صافي المبيعات | 100000 |
| تكلفة البضاعة المباعة | 40000 |
| مجمل الربح | 60000 |
| المصاريف الإدارية والتشغيلية | (34000) |
| الدخل من العمليات التشغيلية | 26000 |
| مكاسب بيع آلات | 4000 |
| مصروف فائدة | (2000) |
| صافي الدخل | 28000 |

**فيما يلي الميزانية العمومية المقارنة لعامي 2006/2005 :**

| الميزانية العمومية المقارنة | | | |
|---|---|---|---|
| الأصول | 2005 | 2006 | التغير |
| النقدية | 13000 | 18000 | 5000 |
| ذمم مدينة | 6000 | 7000 | 1000 |
| بضاعة | 3000 | 2000 | 1000- |
| تأمين مدفوع مقدما | 2000 | 1000 | 1000- |
| استثمارات طويلة الأجل في شركة **A**التابعة | 22000 | 17000 | 5000- |
| أصول غير متداولة | 17000 | 22000 | 5000 |
| يطرح مجمع اهتلاك الأصول غير المتداولة | (4000) | (5000) | 1000- |
| المجموع | 59000 | 62000 | 3000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الالتزامات وحقوق الملكية | | | |
| ذمم دائنة | 9000 | 1000 | 8000- |
| قرض بنك | 11000 | 5000 | 6000- |
| رأس مال الأسهم العادية | 20000 | 20000 | 0 |
| الأرباح المحتجزة | 19000 | 36000 | 17000 |
| المجموع | 59000 | 62000 | 3000 |

وفيما يلي المعلومات الإضافية الخاصة بالمؤسسة:

-هناك آلات تكلفتها التاريخية 5000دينار، وقيمتها الدفترية 2000دينار،بيعت خلال السنة بمبلغ 4000دينار.

-هناك استثمارات طويلة الأجل تكلفتها 5000دينار، استخدمت خلال عام 2006 لسداد مبلغ 5000دينار من أصل قرض البنك.

المطلوب:إعداد قائمة التدفقات بالطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

**الحل:أولا الطريقة غير المباشرة.**

| **قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 2006/12/31 لمؤسسة الإنتاج** | | |
|---|---|---|
| **<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</u>** | | |
| صافي الدخل قبل الفوائد (2000+28000) | 30000 | |
| يضاف مصروف الاهتلاك | 5000 | |
| يطرح مكاسب بيع آلات(أصول غير متداولة) | (4000) | |
| الزيادة في حسابات الذمم المدينة | (1000) | |
| النقصان في المخزون السلعي | 1000 | |
| النقصان في المصاريف المدفوعة مقدما | 1000 | |
| النقصان في حسابات الذمم الدائنة | (8000) | |
| مصروف الفائدة المدفوع | (2000) | |
| **صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية** | | **22000** |
| **<u>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</u>** | | |
| المتحصلات النقدية من بيع الأصول غير المتداولة | 4000 | |
| النقدية المدفوعة لشراء أصول غير متداولة | (10000) | |
| **صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية** | | **(6000)** |
| **<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية</u>** | | |
| حصص أرباح الأسهم المدفوعة | (5000) | |
| **صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية** | | **(5000)** |
| **صافي الزيادة في النقدية وما يعادلها** | | 5000 |
| النقدية وما يعادلها في بداية المدة | | 13000 |
| النقدية وما يعادلها في نهاية المدة | | 18000 |
| **جدول بالأنشطة التمويلية والاستثمارية غير النقدية:** | | |
| مبادلة الاستثمارات لإطفاء قرض البنك5000 دينار. | | |

**ملاحظات حول الحل :**

- ✓ تم إضافة اهتلاك الأصول غير المتداولة نظرا لأنها لا تتطلب نقدية.
- ✓ تم طرح مكاسب الأصول غير المتداولة لأنّ كامل متحصلات عملية بيع هذه الأصول تظهر ضمن الأنشطة الاستثمارية.
- ✓ تم إضافة النقص في الأصول المتداولة وطرح الزيادة في الأصول المتداولة، أما بالنسبة للمطلوبات قصيرة الأجل فقد تم إضافة الزيادة فيها وطرح النقص فيها.
- ✓ تم ضمن الأنشطة الاستثمارية إظهار عمليات شراء وبيع الأصول غير المتداولة.
- ✓ تم ضمن الأنشطة التمويلية إظهار حصص أرباح الأسهم المدفوعة ،والتي تمثل النشاط الوحيد ضمن الأنشطة التمويلية.

**ثانيا: إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة**

لإعدادها يتم حساب مايلي:

**قيمة النقدية المقبوضة من العملاء** = صافي المبيعات+رصيد الذمم المدينة أول المدة – رصيد الذمم المدينة آخر المدة = 100000 + 6000 – 7000 = **99000 دينار**.

**النقدية المدفوعة للموردين**= تكلفة المبيعات +رصيد الذمم الدائنة أول المدة – رصيد الذمم الدائنة آخر المدة + المخزون السلعي آخر المدة – رصيد المخزون السلعي أول المدة. ومنه:

40000 + 9000 – 1000+2000 – 3000= **47000 دينار**.

**النقدية المدفوعة على المصروفات التشغيلية** = المصاريف التشغيلية + رصيد المصاريف المدفوعة مقدما في نهاية المدة – رصيد المصاريف المدفوعة مقدما في بداية المدة – مصروف الاهتلاك.

بالتطبيق نجد:34000+1000–2000–5000=**28000 دينار**.

**مما سبق تظهر قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة كما يلي:**

| **قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 2006/12/31 لمؤسسة الإنتاج** | | |
|---|---|---|
| **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية** | | |
| النقدية المقبوضة من العملاء | 99000 | |
| النقدية المدفوعة للموردين | (47000) | |
| النقدية المدفوعة للمصروفات التشغيلية | (34000) | |
| النقدية المدفوعة كمصروف فائدة | (2000) | |
| **صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية** | | 16000 |
| **<u>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</u>** | | |
| المتحصلات النقدية من بيع الأصول غير المتداولة | 4000 | |
| النقدية المدفوعة لشراء أصول غير متداولة | (10000) | |
| **صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية** | | (6000) |
| **<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية</u>** | | |
| حصص أرباح الأسهم المدفوعة | (5000) | |
| **صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية** | | (5000) |
| **صافي الزيادة في النقدية وما يعادلها** | | 5000 |
| النقدية وما يعادلها في بداية السنة | | 13000 |
| النقدية وما يعادلها في نهاية السنة | | 18000 |
| **جدول بالأنشطة التمويلية والاستثمارية غير النقدية:** | | |
| مبادلة الاستثمارات لإطفاء قرض البنك5000 دينار. | | |

**المطلب الثالث: الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية**

أ- يجب تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية كتشغيلية واستثمارية وتمويلية حسب واقعها ويجب الإفصاح عنها بشكل منفرد .

ب- بالنسبة لسعر الصرف المستخدم في ترجمة العمليات التي تحدث بالعملة لأجنبية ،والتدفقات النقدية المتعلقة بالمؤسسة التابعة يجب أن يكون هو السعر السائد في تاريخ نشوء عملية التدفق .

ج- فيما يخص التدفقات النقدية الإجمالية المتعلقة باقتناء المؤسسات التابعة والتخلص منها فإنّه يجب عرضها بشكل منفصل (أي في قائمة تدفقات نقدية منفصلة )،وتصنيفها كنشاطات استثمارية مع إفصاحات إضافية أخرى تتعلق بإجمالي قيمة الشراء أو البيع ،وكذلك إجمالي التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة بعد استبعاد النقدية والنقدية المعادلة التي تعتبر جزء من عملية الاقتناء أو التخلص .

د- يجب الإبلاغ عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية أو الاستثمارية مجملة وفق الفئة الغالبة للنقدية المستلمة أو الفئة الغالبة للنقدية المدفوعة ،ماعدا الحالات التالية يمكن التقرير عنها بالصافي :

- النقدية المستلمة والمدفوعة بالنيابة عن العملاء (على سبيل المثال: استلام وإعادة دفع الودائع تحت الطلب بواسطة البنوك النقدية التي يتم تحصيلها بالنيابة عن صاحب الممتلكات مع دفعها له).
- النقدية المستلمة والمدفوعة للبنود التي تتميز بمعدل عال للدوران، وقيم كبيرة وتواريخ استحقاق قصيرة الأجل وعادة ثلاثة أشهر، على سبيل المثال:الأعباء والحاصلات التي تخص العملاء الذين يستخدمون بطاقات ائتمان، وشراء وبيع الاستثمارات.
- النقدية المستلمة والمدفوعة المتعلقة بالودائع ذات تاريخ الاستحقاق الثابت.
- النقدية المستلمة مقدما، والقروض الممنوحة للعملاء والمدفوعات المرتبطة بها.

هـ- يجب استثناء العمليات التمويلية والاستثمارية التي لا تتطلب استخداما للنقدية من قائمة التدفقات النقدية،ولكن يجب الإفصاح عنها بشكل منفرد في مكان آخر في القوائم المالية[1].

**المطلب الثالث : المقصود بالنقدية والنقدية المعادلة:**

**أولا تعريف مصطلح النقدية والنقدية المعادلة:**

- **النقدية** Cash:هي النقدية في الخزينة والصندوق(المتاحة في اليد) بالإضافة إلى الودائع الجارية(تحت الطلب) في البنوك أو المؤسسات المالية.

[1]-خالد جمال الجعارات،مرجع سابق،ص ص140،141.

- **النقدية المعادلة** Cash Equivaalents:هي استثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة ،وتتصف بمايلي:

أ- قابلة للتحويل إلى مقدار معلوم من النقدية.

ب-قريبة من الاستحقاق والاستحقاق الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل[1].

ويعتبر السحب على المكشوف من البنوك أحد مكونات النقدية والنقدية المعادلة وليس نشاط تمويلي بعكس القروض البنكية التي تعتبر بمثابة أنشطة تمويلية .

وهناك من يرى" أن تضمين رصيد السحب على المكشوف مع رصيد النقدية والنقدية المعادلة قد يؤدى إلى إظهار هذا الرصيد في نهاية السنة المالية بالسالب وهو أمر لا يستقيم مع المنطق ويفقد قائمة التدفقات النقدية دلالتها ومغزاها " ، ومنه نشير إلى أن هذا الرأي سليم ويجب وضع رصيد السحب على المكشوف وفقاً لطبيعته كنشاط تمويلي مثله مثل القروض البنكية وليس أحد مكونات النقدية حتى تعطى قائمة التدفقات النقدية دلالتها ومغزاها.

لا تتضمن التدفقات النقدية الحركة التي تتم بين البنود التي تم سحبها من البنوك لتمويل حركة الخزينة لأن هذه المكونات تمثل جزءا من أجزاء السياسة النقدية لإدارة المؤسسة وليس كجزء من أنشطة المؤسسة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية.

نظرا لاختلاف السياسات المالية والمصرفية المطبقة بين دول العالم ولأغراض الالتزام بمعايير المحاسبة أوجب المعيار على كل مؤسسة أن تفصح عن السياسة التي تطبقها في تحديد مكونات النقدية وما في حكمها[2].

**المطلب الرابع بعض مشاكل قائمة التدفقات النقدية:**

توجد بعض المشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية تواجه معدي هذه القائمة منها:

**أولاً: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية**

قد تقوم المؤسسة بمعاملات أجنبية، أو يكون لديها عملات أجنبية، وقد أوجب المعيار المحاسبي الدولي الخاص بقائمة التدفقات النقدية بتسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات التي تحدث بعملة الأجنبية وذلك باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ إعداد قائمه التدفقات النقدية[3]، كما نص المعيار علي وجوب عرض أثار التغيرات في أسعار الصرف على النقدية و النقدية المعادلة المحتفظ بها بالعملة الأجنبية في قائمة

[1]-طارق عبد العال حماد،مرجع سابق،ص311.

[2] -سالمي محمد الدينوري،ص77.

[3] -**Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, pages bleues ,p23.**

التدفق النقدي كتسوية لأرصدة النقدية و ما يعادلها في بداية و نهاية الفترة، علي أن يتم عرضها بصورة مستقلة عن التدفقات النقدية لكل من الأنشطة الثلاثة ( النشاط التشغيلي ،الاستثماري ،التمويلي) و ذلك لأن الأرباح و الخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية لا تعتبر بمثابة تدفقات نقدية.

**ثانيا : البنود غير العادية**

قد تحقق المؤسسة خلال الفترة المالية إيرادات أو تتحمل نفقات عرضيه(استثنائية)، غير ناتجة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها العادي الذي أنشأت من أجله ولا تتصف بالانتظام لذا يطلق عليها " البنود غير العادية " مثل: التعويضات التي تحصل عليها المؤسسة أو تتكبدها نتيجة تعرضها لكوارث، وقد أوجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) علي ضرورة أن تقوم المؤسسات بالإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية الناتجة عن الأنشطة الثلاث ( تشغيلية، استثمارية، تمويلية ) بشكل منفصل في قائمة التدفق النقدي، و إظهارها ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، و ذلك حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم طبيعة تلك البنود ومدى تأثيرها علي التدفقات النقدية في الوقت الحالي و المستقبلي للمؤسسة[1].

**ثالثا : الفوائد و توزيعات الأرباح**

يقصد بالفوائد المدفوعة الأعباء التي تتحملها المؤسسة نتيجة الاقتراض، أما توزيعات الأرباح فيقصد بها المبالغ الناتجة عن الاستثمارات في الأوراق المالية التي تحتفظ بها المؤسسة، و قد أوجب المعيار المحاسبي الدولي رقم(07) الإفصاح عن التدفقات النقدية الخاصة بالفوائد المدفوعة،و توزيعات الأرباح المقبوضة والمدفوعة بشكل منفصل و تبويبها علي أنها تدفقات نقدية من نشاط التشغيل، وذلك بناءا علي أساس أنها تؤثر في تحديد صافي الربح أو الخسارة، حيث تساعد مستخدمي القوائم المالية في التعرف علي مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها وذلك من التدفقات النقدية الناشئة من نشاط التشغيل[2].

**رابعا : الضرائب على الدخل**

يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل كما يجب تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة التشغيلية مالم يكن من الممكن ربطها مباشرة بالأنشطة التمويلية أو الاستثمارية،وتنشأ الضرائب على الدخل من العمليات التي ينتج عنها تدفقات نقدية والتي يتم تبويبها على أنها أنشطة تشغيل أو استثمار أو تمويل في قائمة التدفقات النقدية،وعلى الرغم من سهولة علاقة الضريبة المستحقة بالأنشطة التمويلية أو الاستثمارية فإنّه من غير العملي تحديد التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب حيث إنّها تنشأ

[1]–طارق عبد العال حماد،مرجع سابق،ص340.

[2] –**Hamid Cerbah ,tableau de flux de trésorerie selon les normes (IAS/IFRS),pages bleues,Algérie,2008,p18.**

في فترة مختلفة عن التدفقات النقدية من العملية الرئيسية ،ولذلك فإنّ الضرائب المسددة تبوب عادة كتدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية[1]،ولكن عندما يتم تحديد التدفق النقدي الضريبي بشكل عملي من كل معاملة على حدا والتي ينشأ عنها تدفقات نقدية والتي تبوب على أنّها أنشطة استثمارية أو تمويلية

وعليه فإنّ التدفق النقدي الضريبي يبوب على أنّه نشاط استثماري أو تمويلي كلما كان ذلك ملائما، وعندما يتم توزيع التدفقات النقدية الضريبية بين أكثر من نوعية واحدة من النشاط فإنه يتم الإفصاح عن إجمالي مبلغ الضرائب المسدّدة.

**خامسا: الاستثمار في مؤسسات تابعة ومؤسسات شقيقة**

تهدف هذه الفقرة إلى بيان كيفية الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالاستثمار في مؤسسات تابعة ومؤسسات شقيقة ويفضل إعطاء مفهوم لكل من:

*__المؤسسات الشقيقة:__ وهي الشركات التي يكون للمستثمر فيها تأثير قوي مثل الاشتراك في وضع السياسات المالية والإدارية للشركة والتمثيل في مجلس الإدارة.

*__المؤسسات التابعة:__ وهي التي تقع تحت سيطرة شركة قابضة وقد تكون هذه السيطرة كاملة باقتناء كامل أسهم المؤسسة التابعة أو جزئية منها تمثل % 50 من هذه الأسهم[2].

*__طريقة حقوق الملكية:__ بموجب هذه الطريقة يتم زيادة أو تخفيض قيمة الاستثمارات في أسهم المؤسسة التابعة بمقدار نصيب المستثمر في الأرباح أو الخسائر المجمعة للمؤسسة التابعة بعد تاريخ الشراء ، كما يتم تخفيض قيمة الاستثمارات بمقدار قيمة محصل عليها من طرف شركة المستثمر فيها.

*__طريقة التكلفة:__ وفقا لهذه الطريقة يقوم المستثمر بإثبات الاستثمار في المؤسسة الشقيقة بالتكلفة الأصلية، كما يقوم بإثبات الأفراد في حدود ما يحصل عليه فقط من توزيعات الأرباح للمؤسسة المستثمر فيها والمحققة بعد تاريخ اقتناء الاستثمار.

وعليه فقد أوجب المعيار الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية الخاصة بالمستثمر عن كافة التدفقات النقدية

---

[1]– **Ibid page 19**.

[2] –حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، **عرض البيانات المالية**، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2012 ص193.

بينه وبين الجهات المستثمر فيها سواء تم المحاسبة عن الاستثمار في مؤسسات تابعة أو شقيقة باستخدام طريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة ومن أمثلة هذه التدفقات توزيع الأرباح والقروض والسلفيات المقدمة[1]. وكما يجب عرض إجمالي التدفقات النقدية الناتجة عن شراء أو بيع الحصص في المؤسسات التابعة أو وحدات الأعمال الأخرى بشكل منفصل وتصنيفها كأنشطة استثمارية ويجب على الشركة عند قيامها بشراء أو بيع الحصص في المؤسسات التابعة أو وحدات الأعمال الأخرى خلال الفترة. وأن تفصح بشكل إجمالي عن:

1- المقابل الإجمالي للشراء أو البيع.

2- الجزء من مقابل الشراء أو البيع الذي تم دفعه عن طريق النقدية والنقدية المعادلة.

3- مبلغ النقدية والنقدية المعادلة في المؤسسة التابعة أو وحدات الأعمال المشتراة أو التي تمّ بيعها.

4- مبلغ الأصول والالتزامات بخلاف النقدية والنقدية المعادلة في المؤسسة التابعة أو وحدة الأعمال المشتراة أو التي تمّ بيعها مبوبة حسب البنود الرئيسية.

ويساعد العرض المنفصل لآثار التدفق النقدي لشراء وبيع المؤسسات التابعة أو وحدة الأعمال الأخرى كبنود مستقلة مع الإفصاح المستقل لمبالغ الأصول والالتزامات المشتراة أو التي تمّ بيعها، على فصل تلك التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.

ولا يتم خصم آثار التدفق النقدي من عملية البيع من التدفقات النقدية المتعلقة بالشراء ويتم عرض إجمالي النقدية المقبوضة أو المدفوعة كمقابل للبيع أو للشراء في قائمة التدفقات النقدية وذلك بعد خصم النقدية والنقدية المعادلة المتاحة لدى الوحدات المقتناة أو المباعة[2].

[1]-سالمي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص101.

[2]-حسين يوسف القاضي،سمير معذى الريشاني، مرجع سابق،ص 204.

## خلاصة

رغم الأهمية البالغة لقائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) الذي يسمح بمعرفة وتتبع حركات التدفقات النقدية في المؤسسة ،واحتياجاتها لاستخدام تلك التدفقات ومدى تحكمها في تسيير خزينتها ومدى حاجتها للتمويل الخارجي ،إلا أنّ المخطط المحاسبي (**PCN**) كان يسميه بجدول الذمة المالية ،غير أنه كان مهملا وليس بالأهمية التي تحضى بها اليوم قائمة التدفقات النقدية خصوصا بعد إصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع وتوصيته بإلزامية إصدار هذه القائمة من قبل المؤسسات، وكذلك بعد تبني النظام المحاسبي المالي(**SCF**) الذي ألزم هو الآخر بضرورة تقديم معلومات حول التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة مع تقسيم التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة،أولا النشاط التشغيلي وثانيا النشاط الاستثماري، وثالثا النشاط التمويلي.

أما في ما يخص عرض هذه القائمة فيمكن أن يتم بموجب طريقتين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشر(وهناك طريقة أخرى وهي الطريقة المعدلة لكنها غير معتمدة) ورغم أنّ مجلس المعايير المحاسبية الدولية يقر بكلتا الطريقتين إلا أنّه يفضل استعمال الطريقة المباشرة ،لأنّها تعطي أفضل تقديم للعلاقة بين دخل المؤسسة وتدفقاتها النقدية، وتوفر معلومات أكثر ملائمة وتخدم المحلّل المالي في اشتقاق النسب والمؤشرات المالية.

وأما من خلال النظام المحاسبي المالي، فيتم تقديم جدول تدفقات الخزينة بنفس الكيفية التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية، ويوصي كذلك بإعداد جدول تدفقات الخزينة وفقا للطريقة المباشرة.

**تمهيد**

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي من خلالها يتم توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة :قائمة المركز المالي،وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة الأرباح المحتجزة، كما تشمل أيضا الملاحظات حول القوائم والجداول الملحقة والتي تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية.

و يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول ويشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المؤسسة، وهؤلاء المستخدمين يشملون الملاك الحاليين والمستقبليين، وكذلك الدائنين والموردين وإدارة المنشأة والسلطات الضريبية والعاملين وكذلك المستهلكين، أما القسم الثاني منهم فيشمل المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة، لأنّ مهمتهم مساعدة أو حماية الأطراف الذين لهم مصلحة مباشرة لأسباب عديدة كعدم خبرتهم بالمحاسبة، أو لعدم توفر عنصر الوقت لإدارة استثماراتهم. ويشمل هذا القسم من المستخدمين المحلّلين الماليين،بورصة الأوراق المالية،اتحادات العمال وغيرهم.

و نظرا لوجود العديد من المستخدمين الحاليين والمحتملين والذين يكون لديهم نماذج مختلفة من القرارات فإنّ احتياجاتهم من المعلومات ستكون مختلفة ومتنوعة، وعليه يتم التركيز في هذا الفصل على ضرورة أن تكون المعلومات ملائمة لحاجة المستخدمين وسيتم التركيز أكثر على المعلومات المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية ودرجة ملائمتها وتلبيتها لحاجة المؤسسة الإقتصادية. وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول:المحاسبة كنظام معلوماتي.

المبحث الثاني: المعلومات المحاسبية الملائمة.

المبحث الثالث: مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومات .

**المبحث الأول المحاسبة كنظام معلوماتي:**

تعتبر المحاسبة كفرع من العلوم الاجتماعية،حيث تؤدي دورا بارزا في الحفاظ على الحقوق والمصالح،وكغيرها من فروع المعرفة تتطور لتتلاءم مع تغيرات المحيط في المجالات العلمية والعملية، لتصبح نظاما متكاملا لإنتاج المعلومات المحاسبية وتوصيلها لمستخدميها أي الأطراف المستفيدة منها سواء من داخل المؤسسة الاقتصادية أو خارجها بشكل فعال يتلاءم مع احتياجاتهم المختلفة.

**المطلب الأول مفهوم المحاسبة ودورها كنظام للمعلومات:**

يمكن اعتبار المحاسبة بمثابة نظام معلومات يعلم عن حقوق والتزامات الوحدة الاقتصادية، وأنها تعتمد على العديد من العمليات النظامية التي يتم تشغيلها وفقا لقواعد وإجراءات معينة لإنتاج معلومات ملائمة وتشمل هذه العمليات تسجيل بيانات الأحداث الإقتصادية، ثم تحليل وتبويب البيانات المسجلة والتقرير عنها في صورة مالية ويوضح الشكل التالي جانبا من العمليات التي تم داخل النظام المحاسبي[1]. شكل رقم(1-1):

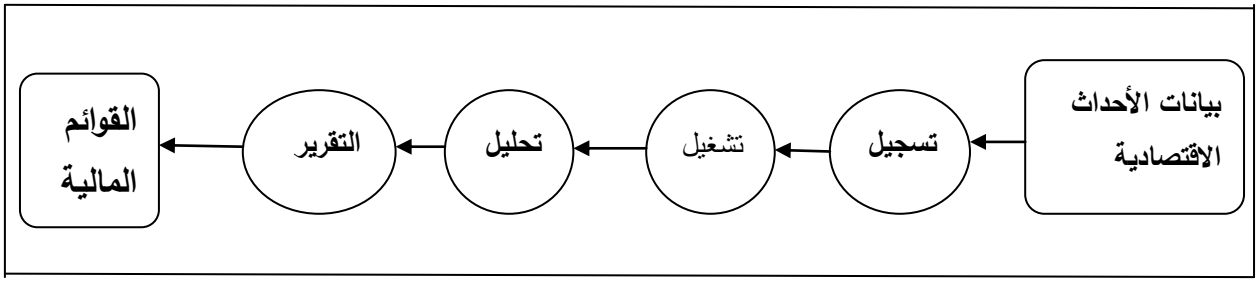


وتعتبر بذلك المحاسبة "لغة المال والأعمال"، حيث توفر معلومات تلخص المركز المالي ونتيجة النشاط للوحدة الاقتصادية، وتوفر كذلك المعلومات المالية المطلوبة لوظائف الوحدة الاقتصادية ويعتمد المستخدمين عليها في اتخاذ القرارات المختلفة. وتتلخص أهم أهداف المحاسبة و خصائصها في ما يلي:

- التقرير عن النشاط الكلي للوحدة، كما ينعكس في نتيجة عملياتها بصفة إجمالية في حساب النتيجة عن الفترة المحاسبية.
- التقرير عن أصول الوحدة و خصومها في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة المالية.
- التقرير عن تكاليف الأنشطة و المنتجات.

[1] -ناصر نور الدين عبد اللطيف،**أساسيات المحاسبة المالية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2006،ص37،38.

- الاعتماد الكلي على نسق التسجيل التاريخي للمبادلات و العمليات و تحليل و تبويب و تلخيص ما ينتج عن ذلك من بيانات لإنتاج ما يتم عرضه في التقارير من معلومات.
- التركيز على البعد الزمني الماضي دون الاهتمام بالمستقبل أو القطع الفاصل بين الماضي و المستقبل و هو الحاضر.

وتؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة من خلال مجموعة متجانسة ومترابطة من الموارد المادية والبشرية في المنظمة والمسئولة عن تحضير المعلومات المحاسبية والمالية وتوصيلها إلى المستويات الإدارية لأغراض التخطيط والرقابة على الأنشطة،حيث تشكل إطارًا يتم من خلاله تنسيق الموارد (المالية والمادية والبشرية) لتحويل البيانات إلى معلومات من أجل تحقيق أهداف المشروع[1].

**المطلب الثاني: المعلومات والفرق بينها وبين البيانات**

يرتبط مصطلح البيانات بمصطلح المعلومات ارتباطا وثيقا إلا أنهما مختلفان ولا يشيران إلى مفهوم واحد، ولذلك فإنه من الضروري توضيح هذا الاختلاف من خلال:

**أولا مفهوم البيانات:** إنّ المقصود بالبيانات هو أنّها:

- ✓ هي الحقائق الخام والتي تأخذ شكل الأرقام أو الأحرف أو الرموز، أو خليط بينهما والتي لا يمكن الاستفادة منها مباشرة"[2].
- ✓ وهي أيضا:"هي المادة الخام التي تشتق منها المعلومات فهي تمثل (أو ترمز) إلى الأشياء أو الحقائق والأفكار والآراء والأحداث والعمليات التي تعبر عن مواقف أو تصف ظاهرة دون أي تعديل أو تفسير أو مقارنة"[3]، ومنه يمكن القول أنّ البيانات هي مؤشرات تشتق منها المعلومات ولا تعتبر مفيدة لمستخدمه إلا بعد مرورها بعملية المعالجة لتتحول إلى معلومة. وللبيانات أنواعها فهناك:
  - بيانات نوعية تتضمن أحكام وقرارات غير محدودة بأرقام لذا فهي أقل دقة وثقة.
  - بيانات كمية هي بيانات رياضية وإحصائية تبرز علاقة محدّدة بين عدد من العوامل أو المتغيرات وتتميز بالدقة والثقة.

و حتى يستفيد المتلقي من البيانات فإنّ البيانات يجب أن تتصف بخاصيتين أساسيتين هما:

---

[1] –أحمد عبد الهادي شبير،مرجع سابق،ص25.

[2] –فيصل سايغي،**أنظمة المعلومات: استخداماتها،فوائدها وتأثيرها على المؤسسة**، مذكرة ماجستير،تخصص إدارة الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2009/2008،ص42.

[3] –بن خروف جليلة،**دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**،مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة أحمد بوقرة بومرداس،2009/2008،ص25،26.

**1- الإضافة المعرفية:** يجب أن تشكل هذه البيانات إضافة معرفية لمتلقيها،أما إذا كان المتلقي أو المستخدم لهذه البيانات يعلم بمحتواها فهي لا تشكل إضافة معرفية.

**2- الارتباط:** حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ قرار بشأنه من قبل المتلقي[1].

**ثانيا مفهوم المعلومات :**

- ✓ تعتبر المعلومات بيانات تمت معالجتها، أي تم ترتيبها بشكل معين وأصبحت معدة للاستخدام بواسطة شخص معين لغرض معين في وقت محدد، ومن شأن المعلومات أن تزيد من معرفة الشخص المستخدم لها، فعلى سبيل المثال عندما تتم معالجة بيانات الإيرادات والمصاريف لمدة مالية معينة وتتم المقارنة بينهما في جدول الأرباح والخسائر، فان النتيجة والتي هي إما ربح أو خسارة هي إحدى المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي[2].
- ✓ يقصد بالمعلومات" البيانات التي تمت معالجتها بحيث تصبح لها دلالة معينة من وجهة نظر مستعمليها عند اتخاذ القرارات"[3].
- ✓ "المعلومة في معناها الرياضي هي بيان أو مجموعة من البيانات الضرورية لحل مشكل معين أو الإجابة عن سؤال معين"[4].
- ✓ وهي أيضا:" كافة أنواع البيانات والتقارير المتعلقة بالنشاط لكل إدارة وكل قطاع، فهي تلك العمليات والأساليب المستخدمة لإنتاج معطيات تمت معالجتها لتعطي معنى كاملا للمعلومة التي يمكن استخدامها[5].

ومنه فإن المقصود بالمعلومات المعرفة التي لها معنى وتفيد الفرد الذي تقدم إليه،وذلك في اتخاذ قراراته وتحقيق أهدافه لأنّ المعلومات لها قيمة سواء لدى الوحدة الاقتصادية ذاتها أو لدى الأفراد المستخدمين لها.

---

[1] -عبد الرزاق محمد قاسم،**تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2006،ص13،12.

[2] -طرابلسي سليم،**تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الجزائرية**،مذكرة ماجستير،تخصص محاسبة،كلية علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2009 ،ص28.

[3] -رفيق يوسفي،**النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**،مذكرة ماجستير،تخصص محاسبة وتدقيق،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة تبسة،2011/2010،ص10.

[4] -ساحل فاتح،**دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية**،مذكرة ماجستير،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة الجزائر،2004/2003،ص15.

[5] -أحمد زردومي،**أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**،مجلة الباحث الاجتماعي،عدد10سبتمبر2010،ص191.

وتتلخص في الشكل رقم (1-2):**تصور العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة:**

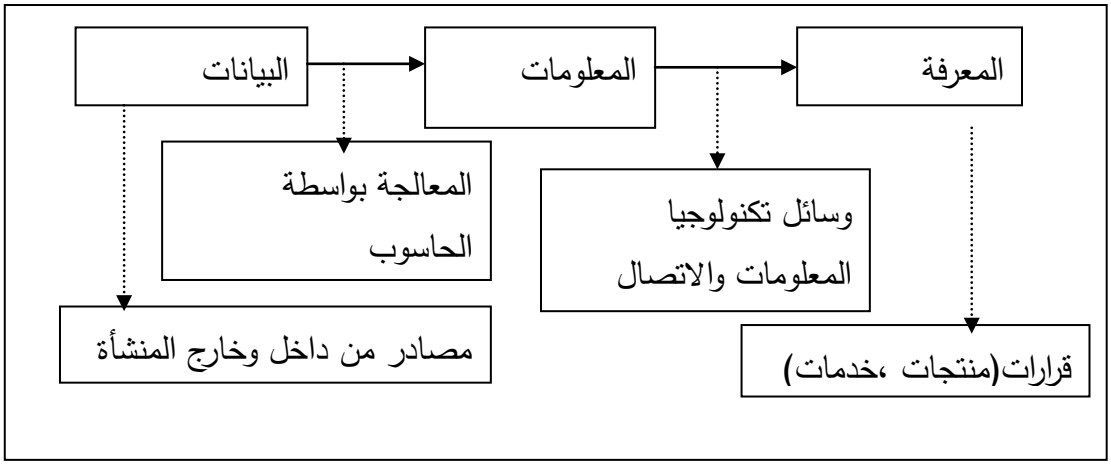


**المصدر: غاشوش عايدة،لقصير مريم،دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،مذكرة ماستر،تخصص علوم المحاسبة والمالية كلية العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة،2011،ص36.**

وتتلخص فوائد المعلومات في أنّها:

- تؤثر في كفاءة الإدارة، لأن المعلومات تساهم في التطورومنه تساهم في إيجاد قاعدة معرفية لحل المشاكل الفنية والإدارية .
- تسمح بالتحكم الجيد في التسيير مع ضمان استمرارية التحسن في الأداء الإداري، وتزيد من كفاءة نشاط الإدارة.
- تساهم في ضمان إمكانية استعمالها في الرقابة، حيث تقوم بتصحيح الانحراف.
- تمكن من معرفة متغيرات المحيط الذي نتعامل معه عن طريق فهم الاحتجاجات التي تستلزم التنسيق بين المصالح والأجهزة، كما أنها تقرب وتزيل الحواجز بين الإدارات وتقرب بين مختلف المناطق.
- تساعد على توجيه وتصويب القرارات في مختلف المستويات، كما تساعد على الإجابات الفورية لبعض القضايا.
- تساهم في تخفيض حجم النفقات.
- تخزن معلومات عن السنوات السابقة وتجاربها.
- تساعد على التنبؤ ببعض القضايا المستقبلية للإدارة[1] .

[1] -أحمد زردومي ،المرجع نفسه،ص193.

## المبحث الثاني المعلومات المحاسبية الملائمة:

### المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية وتصنيفها

**1- مفهوم المعلومات المحاسبية:** إنّ المقصود بالمعلومات المحاسبية هو أنّها

- ✓ الوسيلة التي تقدم بها المنشآت وضعها المالي وأداءها ونفقاتها النقدية وغير النقدية، والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل المعلومات المحاسبية هي التقارير المالية والتي يجب أن تكون ملائمة ومعدة بطريقة جيدة تتضمن المصداقية الكافية حتى يمكن الاعتماد عليها واستخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة[1].
- ✓ كذلك" البيانات التي تم استرجاعها و معالجتها لأغراض استدلالية، أو لإبداء رأي، أو كأساس للتنبؤ أو اتخاذ قرار، و تكون المعلومات المحاسبية كمية كالقوائم المالية"[2].
- ✓ "هي المنتج النهائي لنظام المعلومات الناتج عن معالجة البيانات الخام وقدرتها على إحداث تغيير في سلوك مستقبلها كونها الاستناد الذي يرجع إليه المستخدم عند اتخاذ القرارات "[3].
- ✓ "هي المعلومات التي ترد في التقارير المالية الكاملة أو الجزئية كقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي"[4].

ومنه فالمعلومات المحاسبية هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، تفيد مستخدمها في عملية اتخاذ القرارات و التنبؤ بالمستقبل.

**2- تصنيف المعلومات المحاسبية:** يمكن تصنيف المعلومات المحاسبية حسب اعتبارات عديدة:

- **تصنيف المعلومات المحاسبية حسب التقارير:** إنّ التقارير هي الشكل الأكثر استخداماً لتقديم المعلومات، وتختلف أشكال هذه التقارير بما تحويه من معلومات مالية[1]، تتنوع بتنوع تلك التقارير، نستعرضها بالشكل (1)التالي:

---

[1] -أحمدعبد الهادي شبير،مذكرة ماجستير بعنوان: **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية**، قسم المحاسبة والتمويل،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2006،ص31.

[2] -زينب حوري،مداخلة بعنوان:**دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم الحوكمة**،الملتقى العلمي حول الحوكمة المحاسبية والمؤسسات،كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية والتسيير ،جامعة أم البواقي،أيام 7و8 ديسمبر،2010.

[3] -هيا يعقوب فهد العبيد،مذكرة ماجستير بعنوان:**مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية**، قسم المحاسبة، كلية الأعمال،جامعة الشرق الأوسط،2012/2011،ص16.

[4] - فياض حمزة رميلي،**نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**،مذكرة ماجستير،تخصص رقابة ومحاسبة النفط، قسم محاسبة وتمويل،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2011،ص30.

الشكل رقم (2):**تصنيف المعلومات المحاسبية حسب أنواع التقارير**

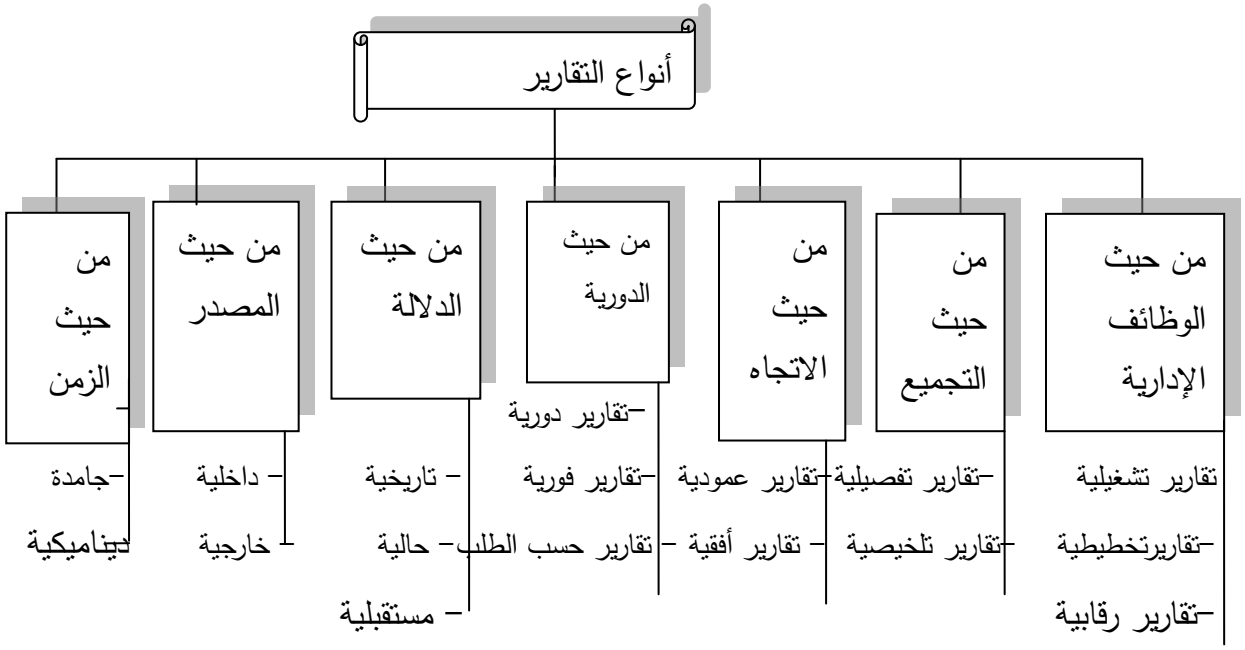


**المصدر**:نهاد اسحق عبد السلام أبوهويدي،**دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الرأسمالية**،مذكرة ماجستير،قسم المحاسبة والتمويل،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2011،ص18.

**تصنيف آخر للمعلومات المحاسبية:** حيث ورد هذا التصنيف على النحو التالي:

- **من حيث دلالتها:**

➢ **معلومات تاريخية:** وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية مثل قائمة المركز المالي، قائمة الدخل...الخ . وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية، وعلى الرغم من أهميتها في تقنية الأداء فإنها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية[2].

ورغم الإقرار بأهمية هاته المعلومات فإنه من الأفضل للأغراض العملية أن يتم الإعلام بها مقدما بالأمر لكي يصبح اتخاذ القرار المناسب وهو ما يعد عملا مفيدا يمكن أن يقوم به المحاسب نظرا لعدم القدرة على تغيير الماضي . بالإضافة إلى ذلك فإنّ المعلومات التاريخية تفيد الإدارة في إجراء عملية المقارنة بين الفترة و الأخرى،مما يؤدي إلى اكتشاف الانحرافات التي يمكن أن تحدث ومحاولة كشف أسبابها.

[1] –نهاد اسحق عبد السلام أبوهويدي،**دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الرأسمالية**،مذكرة ماجستير،قسم المحاسبة والتمويل،كلية التجارة،الجامعة الاسلامية،غزة،2011،ص18.

[2] –ماهر سالم أبو هداف، مذكرة ماجستير بعنوان:**كفاءة نظم المعلومات المحاسبية**، قسم المحاسبة،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية غزة،2011،ص17.

➢ **معلومات حالية** :وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها المميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط.
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة.
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

➢ **معلومات مستقبلية** :وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة وبحيث تصبح هذه المعلومات معيارًا وأساسًا للحكم على الأداء في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

- **من حيث مصدرها:**

➢ **معلومات داخلية** :وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنشأة ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية، وتتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوف اليومية والموازنات التخطيطية وتقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمنشأة.

➢ **معلومات خارجية** :وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذا لاحتياطات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها، وغالبًا ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة[1].

- **من حيث درجة تكرارها:**

- **معلومات دورية** : وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة سنويًا، شهريًا، أسبوعيًا.. الخ.
- **معلومات غير دورية** : وتتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية

[1] أحمد عبد الهادي شبير، مرجع سابق،ص43،44.

- **من حيث توقيت الحصول عليها:**
  - **معلومات فورية** :وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها وتكون معدة ومجهزة مسبقًا وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية.
  - **معلومات غير فورية** :وهي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها مما يتطلب وقتًا أطول في إعدادها وتجهيزها وترتبط عادة بالقرارات الإستراتيجية المنشأة.
- **من حيث متطلباتها العملية:**
  - **معلومات إجرائية** :وهي معلومات تتطلب من متلقيها اتخاذ إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق.
  - **معلومات غير إجرائية** :وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.
- **من حيث ارتباطها بالزمن:**
  - **معلومات جامدة** :إذا عبرت عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.
  - **معلومات ديناميكية** :إذا عبرت عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.
- **من حيث ارتباطها بالعملية الإدارية:**
  - **معلومات خاصة بالتخطيط** :وهي المعلومات المالية والمحاسبية التي تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها والمفاضلة بينها في صورة مالية كمية ووصفية.
  - **معلومات خاصة بالرقابة** :وهي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقًا للخطط المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعة واكتشاف الانحرافات وتحليلها للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها وإرسال التقارير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.
  - **معلومات خاصة باتخاذ القرارات** :وهي المعلومات المحاسبية المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقييمها[1].

**المطلب الثاني أهمية المعلومات المحاسبية:**

[1] –أحمد عبد الهادي شبير ،مرجع سابق،ص44

نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي؛ وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي المعلومات لاسيما متخذي القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة؛ حيث إن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً، أو تقليل حجم التباين في الخيارات[1].

وعدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات حيث يطلب صناع القرار معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر؛ لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة، مجملة فيما يلي:

- **النمو في حجم المؤسسة** : يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.
- **ازدياد قنوات الاتصال في المؤسسة** : ما يتطلب توفير المعلومات بصورة عمودية وأفقية.
- **تعدد أهداف المؤسسة الاقتصادية** : ويتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
- **التأثر بالبيئة الخارجية** : تتأثر الشركة بالبيئة وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب كما كبيرا من المعلومات.

**المطلب الثالث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:**

من المهم جدا أن نتذكر، بأن المعلومات المحاسبية يجب أن تتمتع بعدة خصائص نوعية، لكي تكون مفيدة لمن يستخدمها لتمكينه من الوصول إلى القرار المناسب، يجب أن تتميز بخاصيتين أساسيتين هما[2] :

- الملاءمة Relevance.
- الموثوقية Reliability أو إمكانية الاعتماد عليها .

كما يجب توافر خاصيتين فرعيتين هما:

- قابلية المقارنة Comparability.
- الثبات Consistency في تطبيق الطرائق المحاسبية.

[1] –زلاسي رياض،**إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**،مذكرة ماجستير،تخصص محاسبة وجباية،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011،ص35.

[2] –رضوان حلوة حنان ،أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس،**أسس المحاسبة المالية**،الطبعة الأولى،دار أبو حامد للنشر والتوزيع،عمان، الأردن 2004،ص52.

والشكل التالي يلخص لنا الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كمايلي:

الشكل رقم(3) **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**

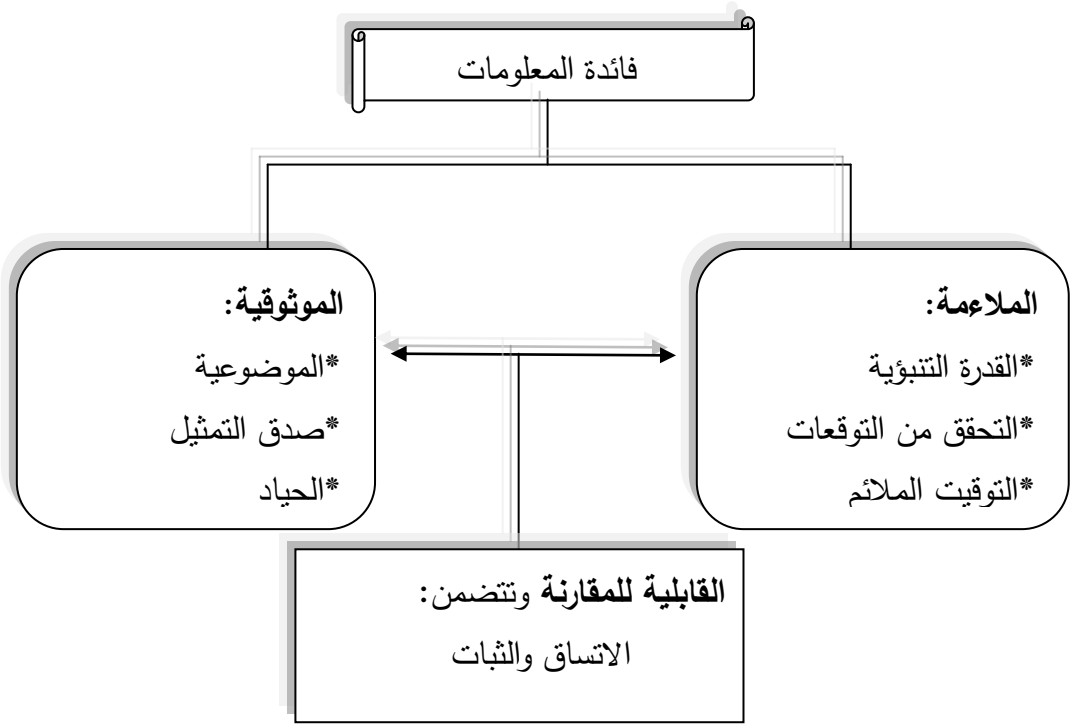


المصدر:رضوان حلوة حنان،أسامة الحارس،فوز الدين أبو جاموس،**أساسيات المحاسبة المالية**،ص52.

**أولا خاصية الملاءمة:** وهي أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة بالقرار محل الدراسة ،أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات. لأنّ المعلومة غير المؤثرة تمثل حشوا وينبغي استبعادها، على سبيل المثال إذا كنا بصدد دراسة التدفقات النقدية، فإنّ المعلومات غير النقدية هي معلومات غير ملائمة وتكون مضلّلة عادة. وللملاءمة ثلاث خصائص ثانوية[1]:

- **أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية Predictive Value:** أي أن تساعد متخذ القرار من أن يحسّن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث.
- **أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات feedback Value:** أي تساعد متخذ القرار على التحقق من صحة توقعاته السابقة أو يقوم بتصحيح هذه التوقعات.
- **أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب Timeliness:** فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها.

[1] –رضوان حلوة حنان،أسامة الحارس،فوز الدين أبو جاموس،مرجع سابق،ص53.

وعليه فإنّ المعلومات المحاسبية الملائمة هي المعلومات المحاسبية التي تمكن مستخدميها من:

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية..
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.
- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

نجد دائماً أن مستخدمي المعلومات المحاسبية ملزمون باتخاذ قراراتهم في فترة زمنية معينة ، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة[1] .

وتكمن أهمية خاصية الملاءمة، في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مديرا أو مستثمرا. فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملاءمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار محل الدراسة. فإضافة إلى اهتمام المدير لمعرفة درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة فإنه يهتم كذلك ويركز على جانب الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. أما المستثمر فإنه يهتم بالأرباح المحققة من قبل المؤسسة حاليا ومستقبلا. لذلك فإنّ ما يهمّه هو معرفة ربحية المنشأة التي يمتلك أسهما فيها أو ينوي الاستثمار بها.

ولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية، واختلاف أغراضهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة إنتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالأمر السهل. ومع ذلك فإن المحاسب يبذل جهدا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الأخلاقية كالصدق في التعبير، والعدالة، والحق، والإنصاف، وعدم التحيز، والوضوح الخ.... التي تعتبر أساسية بالنسبة لمهنته.

**ثانيا خاصية الموثوقية** : تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها . من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة

[1] منذر يحي الداية،**أثر استخدام المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية** ،رسالة ماجستير،قسم محاسبة وتمويل،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية غزة،2009،ص47.

متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة[1]. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي[2]:

- الصدق في التمثيل.
- إمكانية التثبت من المعلومات.
- حيادية المعلومات.

1- **الصدق في التمثيل** ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر – صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل. ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما:

- **تحيز في عملية القياس:** أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.
- **تحيز القائم بعملية القياس** : وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود.
- إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال،أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية ، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى .

2- **إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات** وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي . وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب. أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي

[1] –ماهر سالم أبو هداف،مرجع سابق ،ص35.

[2] –يوسف أرشيد حبيب العازمي،**أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية**، رسالة ماجستير،قسم المحاسبة،كلية الأعمال،جامعة الشرق الأوسط،2012،ص38. متاحة على الموقع:www.meu.edu.jo ،يوم2013/04/07 الساعة:15:38.

خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية. أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

**3- حيادية المعلومات**، وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين[1] :

- مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية.
- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية ؛ بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة ، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين . إذن المعلومات المتحيزة ، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة ، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

**ثالثا قابلية المعلومات للفهم**[2]:

تشير قابلية المعلومات للفهم إلى المعلومات التي تكون مفهومة بسهولة بالنسبة للمستخدمين الذين يملكون معرفة جيدة بالنشاطات التجارية والاقتصادية والمحاسبية ولديهم رغبة في دراسة المعلومات. "لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من جهة، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من جهة أخرى. وبالتالي، فإنه يتعين على من يضعون معايير المحاسبة، كما يتعين على من يقومون بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة من قدرات من يستخدمون هذه القوائم وحدود تلك القدرات، وذلك حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

إن هذه الخاصية من خصائص المعلومات المفيدة يجب أن تلقي قدراً متساوياً من اهتمام الفريقين المشار إليهما، بمعنى أن من يقومون بوضع معايير المحاسبة عليهم أن يضعوا نصب أعينهم أن هذه المعايير لا توضع لمنفعة من يقومون بإعداد القوائم المالية، وإنما توضع لمنفعة من يستخدمون تلك القوائم لتقييم محصلة البدائل التي تواجههم. ومن ثم فإن قدراتهم يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه المعايير وبالمثل، فإن من يقومون بإعداد القوائم المالية عليهم أن يضعوا نصب أعينهم أن هذه القوائم لا تعد

[1]-فياض حمزة رميلي،مرجع سابق،ص47.

[2] -أحمد مخلوف،مداخلة بعنوان: **أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي للشركات وعلاقتها بتوليد تقارير مالية عالية الجودة**، بالملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق،جامعة أم البواقي الجزائر،يومي 7و8 ديسمبر،2010.

لمنفعة المحاسبين الآخرين، وإنما تعد لمنفعة من يستخدمونها خارج الشركة، وأن هؤلاء قد لا تكون لديهم سوى معرفة محدودة بالمحاسبة المالية، وربما كانوا يفتقرون تماماً إلى مثل هذه المعرفة، ومن ثم يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تصميم نماذج القوائم المالية وعند صياغة الإيضاحات التي ترفق بها.

**المطلب الرابع المشاكل المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية [1]:**

1. **احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملائمة و الموثوقية).** إذ لا يوجد توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة؛ لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا – أو تمثيلا– للواقع الفعلي.
2. **احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية** كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب؛ ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.
3. **ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة؛** لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. ( اختبار مستوى الأهمية ) إن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنة بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار .
4. **كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها ؛** ( اختبار التكلفة / العائد) فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.
5. **قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه.** على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة

[1] –منذر يحي الداية،مرجع سابق،ص49.

الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب. لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

6. **بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة.** إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة[1].

**المطلب الخامس: الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية.**

مع تنوع الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية، أصبح من الصعب لهذه الأخيرة الاستجابة للجميع خاصة أن نوعية و شكل المعلومات المطلوبة تختلف من مستعمل لآخر.وتنقسم هذه الأطراف إلى ما يلي:

1. **الأطراف الداخلية:** تتمثل في أعضاء مديرية وقيادة المؤسسة، ويطلب هذا النوع من المستخدمين أن تعد المعطيات المحاسبية حسب التعليمات والتوجيهات المقدمة لهيئة المحاسبة بحيث تسمح لها باتخاذ القرارات، كما يرغب المسيرون عادة في أن تكون نوعية الأداة المحاسبية مطابقة للاحتياجات الخصوصية للمؤسسة[2].
2. **الأطراف الخارجية:** هي كل الأطراف المهتمة بحياة المؤسسة: إدارة الضرائب، مفتشية العمل و الهيآت الاجتماعية، البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الموردون، الزبائن، الشركاء المساهمين... الخ، وينتظر هؤلاء من الأداة المحاسبية أن توفر لهم كل الضمانات التي من شأنها أن تخلق جو من الثقة الضرورية لعالم الأعمال، ويقتضي هذا توحيد معايير اللغة المحاسبية كي يسهل فهم المعطيات من طرف الجميع.

[1]– منذر يحي الداية،مرجع سابق،ص50.

[2] –عمر ديلمي،_**أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية**،مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2009/2008 ،ص ص101،97.

3. **المحاسبة الوطنية:** إن تجميع المعلومات التي توفرها محاسبة المؤسسات عمل جد ضروري لسياسات التنمية، خاصة بالنسبة للدول الطموحة والسائرة في طريق النمو، كما تسمح الأداة المحاسبية بتحليل هيكلة الاقتصاد الوطني والتحكم في التخطيط الشامل.
4. **أطراف أخرى:** وتخص الهيآت الاجتماعية– المهنية المكلفة بجمع المعلومات الإحصائية، الصحافة الاقتصادية، الباحثون والجامعات، ممثلي العمال.....الخ.

وتلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات ومن بين هذه الفئات:

**المستثمرين الحاليين والمحتملين** : و أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل في:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار الشراء أو البيع أو بيع أسهم الشركة.
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية، الحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة.
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة.
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ، مستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

**الموظفين** : يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

**الموردين والدائنين التجاريين** : تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه[1].

**العملاء** : يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع السلع[2].

[1] –حسين عبد الجليل آل عزوي،**حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**،رسالة ماجستير،قسم المحاسبة،كلية الإدارة والاقتصاد،الأكاديمية العربية في الدانمارك،2010،ص47.

[2] – طارق عبد العال ،مرجع سابق،ص ص85،87.

**المقرضين** :بحاجة إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

**الحكومة ودوائها المختلفة، والجهات المنظمة لأعمال المؤسسات:** تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.

**الجمهور العام:** إنّ الجمهور بحاجة إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج الجمهور إلى معلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام. ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن بين هذه الفئات والتي لم يرد ذكرها ضمن إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية إدارة المؤسسة، والمحللون، المستشارون الماليون،السوق المالي،المنافسون والمحامون[1].

يعتبر المستثمرون الجهة الأكثر تحملا للمخاطر كونها المزود الرئيسي للمؤسسة برأس المال، بالتالي فتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها سيلبي معظم ما يحتاجه بقية مستخدمي القوائم المالية من معلومات مالية عامة.

والعامل المشترك بين جميع مستخدمي القوائم المالية هو الحصول على معلومات تساعدهم في عملية تقييم مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية أو شبه نقدية وتوقيت ودرجة التأكد من مدى حصول هذه التدفقات في المستقبل. ويمكن تلخيص الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية في الشكل التالي:

[1] – حميدة فوغالية،**دور الإفصاح المحاسبي من خلال قائمة التدفقات النقديةفي اتخاذ القرارات المالية**،مذكرة ماستر،تخصص تدقيق محاسبي،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2012/2011،ص23.

**الجدول رقم :( 01 ) تصنيف الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية**

| التصنيف | المستفيدون الداخليون | المستفيدون الخارجيون |
|---|---|---|
| **المستفيدون المباشرون** | الطاقم الإداري بمختلف أعضائه | 1-أصحاب رأس المال<br>2-الدائنون<br>3-المستثمرون<br>4-الممولون<br>5-الموردون<br>6-مصلحة الضرائب<br>7-المستشارون<br>8-الاتحادات النقابية |
| | المحللون الماليين<br>التابعون للمنشأة (المحللون الداخليون) | |
| **المستفيدون غير المباشرون** | 1-العمال<br>2-النقابات | 1-الوزارات الوصية<br>2-العملاء<br>3-السوق المالية<br>4-النشرات المالية<br>5-الدائنون المحتملون<br>6-الموردون المحتملون |

المصدر: سردوك فاتح ،**دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**،مذكرة ماجستير،،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2004،ص18.

تتمثل في أعضاء مديرية وقيادة المؤسسة، ويطلب هذا النوع من المستخدمين أن تعد المعطيات المحاسبية حسب التعليمات والتوجيهات المقدمة لهيئة المحاسبة بحيث تسمح لها باتخاذ القرارات، كما يرغب المسيرون عادة في أن تكون نوعية الأداة المحاسبية مطابقة للاحتياجات الخصوصية للمؤسسة[1].

كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.

**المبحث الثالث استغلال المعلومات المحاسبية الملائمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية**

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات لا تظهر في قائمتي الدخل والميزانية، لذلك فهي تعتبر بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين ،كما أنّها أكثر ملائمة منهما في تحديد نقاط الضعف و القوة في نشاط المؤسسة.كما تشكل بما تحويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه من مؤشرات كمية كأداة فعالة لتقييم مدى

[1] -عمر ديلمي،مرجع سابق،ص ص97،101.

كفاءة السياسات التي تتبناها إدارة المؤسسة الاقتصادية في مجال التمويل والاستثمار وخططها المستقبلية في التوسع.

**المطلب الأول النسب المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية والهدف منها:**

إنّ من النسب الممكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية من تحليل أرصدة هذه الأخيرة وقراءتها قراءة مالية، نجد:

**أولا لتقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة:**

**1- مؤشر النشاط التشغيلي** ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة.**

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتعكس هذه النسبة في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، في حين تعكس في الجانب الآخر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي . وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المنشأة والعكس بالعكس[1].

**2- مؤشر النقدية التشغيلي** : ويحدد بالعلاقة التالية:

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل .**

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية . وتختلف هذه النسبة عن السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار عند اشتقاقها الفوائد والضرائب

**3- نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات** وتحدد بالعلاقة التالية :

**التدفقات النقدية من المبيعات / المبيعات .**

تبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات . وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الشركة في تحصيل النقدية من المبيعات

**4- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة** وتحدد بالعلاقة التالية :

**المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة**

**التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية**

[1] -محمد مطر،**التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات**،دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2000،ص170،169.

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

**5- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي** وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$$

وتبين هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتعكس قدرة المنشأة على توزيع الأرباح النقدية .

**6- نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية**

ويحدد بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية .**

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة المنشأة. وتشبه هذه النسبة نسبة معدل العائد على حقوق الملكية ولكنها تحتسب باستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بدلاً من رقم صافي الدخل.

**7- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي** ويحدد بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول .**

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ، وكلما ارتفعت هذه النسبة تدل ذلك على كفاءة المنشأة في استخدام موجداتها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل. وتشبه هذه النسبة معدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلاً من رقم صافي الربح [1].

**ثانياً: تقييم السيولة:**

تعرف السيولة بأنها قدرة المنشأة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها. وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالمطلوبات المتداولة لمعرفة الوضع المالي للشركة في

[1] عبد الناصر شحدة السيد أحمد،مرجع سابق،ص19.

الفترة قصيرة الأجل[1]. وترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجباً فهذا يعني أن هناك فائضاً نقدياً يمكن لإدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل . أما إذا كان سالباً فهذا يعني أن على الشركة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل. ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشاة :

**1- نسبة تغطية النقدية** وتحدد بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.**

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية[2] :

- الديون والقروض المستحقة الدفع .
- الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار التمويلي .
- المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة .
- توزيعات الأرباح لحملة الأسهم .

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية . وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات .

**2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون**

وتحدد بالعلاقة التالية[3] :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون .**

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

**3- نسبة التوزيعات النقدية**

---

[1] -فايز تيم، **مبادئ الإدارة المالية**،إثراء للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،عمان، الأردن،2011،ص37.

[2] – ثائر عدنان قدومي،قيس أديب الكيلاني،**استخدام قائمة التدفقات النقدية لقياس الأداء المالي للشركات**_،قسم العلوم المالية والمصرفية،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة العلوم التطبيقية الخاصة،عمان،الأردن،2003،ص19.

[3] -عبد الناصر شحدة السيد أحمد،مرجع سابق،ص ص20،22.

وتحدد بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين .**

وتوفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة . إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المنشأة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية .

**4- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية**

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية :

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية .

وتبين هذه النسبة مدى قدرة أنشطة الشركة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل . ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية .
- مدفوعات أعباء الديون.
- الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية .
- سداد الديون المستحقة خلال السنة .

**5- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة** وتحدد بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط المطلوبات المتداولة .**

- وتبين هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على تسديد مطلوباتها المتداولة من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية . وكلما ارتفعت هذه النسبة انخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة ، وهذا يعني أن المنشأة قادرة على الوفاء بجميع أو بجزء من مطلوباتها المتداولة من خلال النقدية المولدة داخلياً .

**6- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل** وتحدد بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/استحقاقات الدين طويلة الأجل+الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل .**

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل.إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمنشأة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها.

**7- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل** وتحدد بالعلاقة التالية:

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويل الأجل .**

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل. وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.

**8-نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية** وتحدد بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية .**

وتبين هذه النسبة قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية . وإذا كانت هذه النسبة أكبر من 1 فهذا يعني أن المنشأة يمكن أن تستخدم الزيادة النقدية من أنشطتها التشغيلية في تسديد الديون المستحقة عليها.

**9- نسبة أثر الاستهلاك والإطفاء** : وتحدد بالعلاقة التالية :

**لم يعد هناك وجود لمصاريف الإطفاء طبقا للنظام المحاسبي والمالي .**

**مصروف الاستهلاك / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .**

وتساعد هذه النسبة في إظهار أثر الاستهلاك على النقدية من الأنشطة التشغيلية . ويمكن اعتبار المنشأة أكثر كفاءة إذا كان أثر الاستهلاك لديها قليلا على النقدية من الأنشطة التشغيلية.

**10- نسبة إعادة الاستثمار**: وتحدد بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مشتريات الموجودات طويلة الأجل**

وتقيس هذه النسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتمويل شراء الموجودات طويلة الأجل وتختلف هذه النسبة عن نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية في أنها تأخذ بعين الاعتبار جميع مشتريات الموجودات طويلة الأجل والمتضمنة الأراضي والمباني وليس الموجودات اللازمة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية فقط [1].

[1] -عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سابق،ص22.

**11- التدفقات النقدية الحرة:** وتحدد بالعلاقة التالية:

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – ( النفقات الرأسمالية+ توزيعات الأرباح ) .**

إنّ التدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام الشركة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية . وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المنشأة على النمو داخلياً وزيادة مرونتها المالية.

**12- نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية** وتحدد بالعلاقة التالية [1]:

**التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.**

وتبين هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل. كذلك تعتبر مؤشراً على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل إدارة المنشأة.

**13- نسبة الإنفاق الرأسمالي:** وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية[2] :

**الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات.**

وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة مصادر التمويل الخارجي في تمويل حيازة الأصول الثابتة. وتخدم فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم. كما تعكس أيضا مدى نجاح إدارة الشركة في إتباع سياسة المواءمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل[3].

ولعل من ابرز ما يستفاد من قائمة التدفقات توضيحها لمعلومات مفيدة عن عمليات التمويل والاستثمار، وبيان أسباب الاقتراض ومجالات استخدام الأموال المقترضة وكيفية تمويل التوسعات في المعدات والمباني،

---

[1] -ريتشارد شرويدرو آخرون، **نظرية المحاسبة**، تعريب:خالد علي أحمد كاجيجي،إبراهيم ولد محمد فال ، دار المريخ للنشر،الرياض،المملكة العربية السعودية،2006،ص295.

[2] -منير شاكر محمد وآخرون،**التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر،الطبعة الثانية،عمان،الأردن،2005،ص167.

[3] -عبد الناصر شحدة السيد أحمد،مرجع سابق،23.

وكيفية تمويل الزيادة في رأس المال العامل، ومدى قدرة المنشأة على الاستمرار في توزيع الأرباح على المساهمين.

**المطلب الثاني تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الاقتصادية:**

**أولا تدفقات النقدية المتولدة عن عمليات الاستغلال "A" :**

وتضم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع, وبالتالي فهو يوضح ويبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية للخزينة من خلال عمليات التشغيل و الاستغلال فقط, بالتالي تظهر لنا خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى كما يمكن أن تبين خصائص المؤسسات عديمة الفائدة والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال.

ونشير إلى أنّ هناك مؤشرين مهمين في تكوين خزينة الاستغلال وهما القدرة على التمويل الذاتي والتغير في الاحتياج في رأس مال العامل.

يعتبر التمويل الذاتي المحور الأساسي للتمويل خصوصا في مرحلة النمو بحيث يساهم بشكل مباشر في التقليل من المصادر الخارجية للتمويل ويعرف على أنهً تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية، أي تلك النتائج الإجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل بعد توزيع رأس المال.

**القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهتلاك (+/−) فائض/ نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات**

وللتمويل الذاتي دور كبير في تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة إذ يمكن المؤسسة من البقاء والاستمرار في نشاطها، كما يساهم التمويل الذاتي في تحقيق معدلات نمو مسايرة لمعدلات نمو الأسواق والمؤسسات المنافسة.أما الاحتياج في رأس المال العامل فهو يمثل كل النفقات المتعلقة بدورة الاستغلال إذ يحسب بالعلاقة التالية:

**التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = التغير في مستحقات العملاء + التغير في إنتاج مخزون + التغير في مخزون المواد و البضائع – التغير في مستحقات الموردون**

**ثانيا تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار "B":**

يضم التدفقات الناتجة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وتسمح دراسة هذه الدورة بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية).

**ثالثا تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل:**

يبين هذا القسم الأخير أي من أشكال التمويل التي قد تم اعتمادها من قبل المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار إضافة إلى القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذلك مكافئات رأس المال[1].

ونشير إلى مؤشرين مهمين في تكوين تدفقات دورة التمويل هما رفع رأس المال وتوزيع مكافآت رأس المال:

- الرفع من رأس المال: والمقصود به هو فتح رأس المال للمساهمة؛ إذ يعتبر مصدر خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية، وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة ونذكر أهمها:
  - رفع رأس المال نقدا أوعينا: تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة حيث تحدد المساهمة الخارجية في رأس مال أو لتكوين رأس المال الأصلي.
  - الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات: يتمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياطات الموضوعة في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة.
  - الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون: تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية وإنما تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمة وتسمى العملية كذلك بتركيز الديون.
- توزيع مكافأة رأس المال: تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة. مكافأة رأس المال هو رصيد متبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية.

[1] –بلعور سليمان،علي بن الطيب،مداخلة بعنوان:**قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع(IAS07)**،ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية،جامعة سعد دحلب البليدة،الجزائر.ص5،6.

**رابعا العلاقات المالية للتوازن:**

تتشكل قائمة التدفقات النقدية(جدول سيولة الخزينة) كما ذكرنا سابقا من ثلاث أقسام متمايزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض.

- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلالA .
- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمارB .
- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات التمويلC .
- التغير في الخزينة : حيث تظهر في الجدول ثلاث علاقات أساسية هي: D = A – B + C

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر, ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي: " A–B+C =0 ".

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات الاستثمار "B" بواسطة خزينة الاستغلال "A" وعليه يجب دراسة الرصيد "A–B" حيث أن:[1]

- **إذا كان A–B>0:** فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها, لكن قبل إصدار حكم ايجابي على الحالة المالية للمؤسسة, فإنه يجب التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية.

- **إذا كان A–B=0:** هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها, ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيدا في التحليل خاصة مبلغ تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار, إذ انه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة, الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد "A–B" ضعيفا بالرغم من أن خزينة الاستغلال "A" كانت كافية وعليه فبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.

-**إذا كان A–B<0:** المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها, وهي حالة عدم المناعة المالية, وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال .

[1] -عبد القادر دشاش،مرجع سابق،ص282.

إذا كان معدل نمو النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة قوي, فان أهمية الاستثمارات الواجب القيام بها يمكن أن تؤدي إلى جعل الرصيد "A–B" سالبا, إذا تنفيذ هذه الاستثمارات ضروري من اجل الحفاظ على حصة المؤسسة في السوق, وبالتالي المحافظة على بقاءها وعليه يؤدي ضعف أو غياب الاستثمارات إلى جعل المؤسسة عديمة المناعة[1].

[1] – باللّعور سليمان،علي بن الطيب، مرجع سابق،ص8.

**خلاصة:**

من خلال الفصل حاولنا الوقوف على جديد المعلومات المحاسبية في ظل تبني المؤسسة الاقتصادية للنظام المحاسبي المالي (SCF) من خصائص ضرورية ومهمة كخاصية الملاءمة لتفادي تضليل إدارة المؤسسة الاقتصادية وباقي المستخدمين لهاته المعلومات،وقد ألزم النظام المحاسبي المالي المؤسسة في الوقت المناسب لمساعدة إدارة المؤسسة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة وفي الوقت المناسب لها، كذلك بالنسبة لباقي المستخدمين لتحقيق الشفافية والصورة الصادقة.

وقائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات محاسبية مبنية على الأساس النقدي تفيد المؤسسة في معرفة قدرتها على تحقيق صافي تدفق نقدي موجب من خلال ثلاثة أنشطة رئيسية التشغيل والاستثمار والتمويل .والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، وبالتالي فإن وصول معلومات قائمة التدفق النقدي في الوقت الملائم لمتخذي القرار في الإدارة العليا للمؤسسة يجعلها على علم بوضعيتها المالية من خلال التحليل المالي باستعمال احد أساليبه كأسلوب النسب المالية من قبل المسير المالي للمؤسسة أو المحلّل المالي الداخلي لتتفادى المؤسسة مواجهة العسر المالي وخطر الإفلاس.

**تمهيد**

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم ما ورد في الجانب النظري على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بوحدة الدقيق والفرينة بناءاً على ما تم جمعه من معطيات من خلال الدراسة الميدانية للمؤسسة بالتعاون مع محاسب الشركة والمسير المالي لها، فحاولنا من خلال المبحث الأول إعطاء نظرة عامة على هذه المؤسسة وعلى الوحدة الإنتاجية للدقيق والفرينة محل الدراسة بالاعتماد على القوائم اللازمة لذلك أي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ثم في المطلب الثاني قمنا بتحليل المعلومات المحاسبية لقائمة التدفقات النقدية للمؤسسة من خلال القيام بعمل المحلّل الداخلي للمؤسسة باستخراج نسب قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة وتحليلها لتقديم معلومة مفيد وملائمة تسمح للمؤسسة بفهم الوضع الحالي لها وتحديد قدرتها على استغلالها لموجوداتها وقدرتها على تغطية التزاماتها.

**المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:**

من خلال هذا المبحث إلقاء نظرة عامة على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وذلك من خلال تعريفها ونشأتها، ثم ننتقل إلى عرض أكثر تفصيلا لوحدة السميد و الفرينة " محل الدراسة "، وذلك بعرض بعض جوانب الوحدة.

علما أن كل المعلومات المذكورة حول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق و الفرينة هي من مقابلات مع بعض مديري المديريات وبعض المهندسين العاملين بالوحدة، إضافة إلى بعض الوثائق المقدمة من طرفهم .

**المطلب الأول: نظرة عامة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:**سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب والتعريف بكل من الجانب القانوني و الجبائي، إضافة إلى أهمية المؤسسة وأهدافها التي تسعى لتحقيقها.

**أولا التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:**

تعتبر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب استثمارا خاصا، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة "SARL" برأس مال يقدر بـ: 135 مليون دينار، وهي شركة جزائرية إماراتية موقعها الجغرافي بلدية أوماش، دائرة أورلال، ولاية بسكرة. هذه البلدية مشهورة بالنشاطات الصناعية ويقطعها الطريق الوطني رقم 03 الواصل بين شمال الجزائر وجنوبها وكذلك يقطعها خط السكة الحديدية. بجانبها تعاونية الخضر والحبوب الجافة التي تزودها بالمواد الأولية القمح بنوعيه ( اللين والصلب).

ولقد تم التحويل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة **(SARL)** إلى شركة ذات أسهم **(SPA)** حيث تم رفع رأس المال الاجتماعي ليصل إلى 300 مليون دينار، في 04 جوان 2007.

تبلغ المساحة الإجمالية للمؤسسة بـ: 225 54 م$^2$ حيث تمثل المساحة المغطاة 920 4 م$^2$ مقسمة بين وحدتي السميد والدقيق ووحدة الكسكس بـ: 850 2 م$^2$ ، 070 2 م$^2$ على التوالي (الملحق رقم (01)).

تحتوي المؤسسة على أربع وحدات هي وحدة إنتاج السميد والدقيق وهي الوحدة الرئيسية والتي ستكون موضوع الدراسة الميدانية، والوحدة الثانية هي وحدة الكسكس ونشاطها هو إنتاج الكسكس بنوعيه المتوسط والرقيق، أما الوحدة الثالثة فهي وحدة الاستيراد والتصدير للمواد الغذائية ومواد تغذية الأنعام لكنها ركزت نشاطها على استيراد القمح بنوعيه الصلب واللين بالدرجة الأولى وذلك لهدفين أساسيين:

- التنازل عن طريق الوحدات لوحدة الدقيق والفرينة.
- من أجل بيعه في السوق الجزائرية.

أما الوحدة الرابعة فهي وحدة صوامع تخزين الحبوب و هي قيد الإنجاز وعند نهاية الأشغال ستكون الوحدة مجهزة أيضا بـ: بالعتاد الخاص بتفريغ البواخر، الشحن، التخزين وتحويل الحبوب، وتتواجد هذه الوحدة بميناء جن جن بجيجل، حيث يعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب في إفريقيا عند دخوله حيز الاستغلال ويبلغ عدد هذه الصوامع 18 صومعة بـ طاقة تخزين 000 160 طن، ومساحة مغطاة للتخزين بـ 000 25 طن في المرحلة الأولى، وبرمجت توسعته في مرحلة ثانية وذلك بإنجاز 09 صوامع أخرى بطاقة تخزين تقدر بـ 000 80 طن ومساحة مغطاة تقدر بـ 000 25 طن، وتتربع صوامع التخزين على مساحة تقدر بـ 9.6 هكتار مؤجرة بموجب اتفاقية بينها وبين إدارة ميناء جن جن.

**ثالثا التعريف بالجانب الجبائي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب :**

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب **(GMsud)**، مؤسسة إنتاجية منظمة قانونيا تحت شركات الأموال شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة **(SARL)**، حيث أنها تخضع إلى النظام الحقيقي في تحديد الربح الضريبي، وهذا طالما أن رقم أعمالها في ارتفاع، لهذا فهي مجبرة علي مسك الدفاتر المحاسبية المنصوص عليها في المواد (09) (10) (11) من القانون التجاري.

ومن الناحية الجبائية فإن المؤسسة تخضع إلي جميع الالتزامات الجبائية والنظام الضريبي المتعلقين بالأشخاص المعنويين، وتتمثل مختلف الضرائب في:

- الضريبة على أرباح الشركات **(IBS)** على أساس الربح المحقق.
- الرسم على القيمة المضافة علي جميع عمليات البيع التي تخص الفرينة الممتازة، الكسكس والنخالة و بمعدل 7%.
- الرسم على النشاط التجاري والصناعي **(TAIC)** على أساس رقم الأعمال المحقق بمعدل 2%.
- الدفع الجزافي **(VF)** علي أساس كتلة الأجور والمعاشات الممنوحة للعمال والموظفين بالمؤسسة وهذا بالمعدلات 3 %، 2%، 1%، 0 % حسب السنوات 2003، 2004، 2005، 2006.
- الرسم العقاري **(TF)** علي أساس جميع ممتلكات المؤسسة العقارية سواء كانت مبنية أو غير مبنية.

وقد استفادت المؤسسة من الامتيازات الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (93-12) حيث استفادت من الامتيازات الضريبية الممنوحة في إطار النظام الخاص، باعتبار أن بلدية أوماش مصنفة ضمن الأنظمة الخاصة. كما استفادت من الامتيازات الضريبية المنصوص عليها في الأمر رقم (01-03)، وهذا فيما

يخص الوحدة التي تم إنشاءها لتخزين القمح بولاية جيجل، حيث تستفيد من الامتيازات الضريبية الممنوحة في إطار النظام العام من الأمر (01-03).

**المطلب الثاني تقديم وحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة (GMsud) " محل الدراسة** ":بعد تعرضنا إلى تعريف الوحدة في المطلب السابق سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من الجانب التنظيمي، والإنتاجي والتسويقي لوحدة السميد والدقيق.

**أولا التعريف بالجانب التنظيمي لوحدة الدقيق والفرينة:** تعتبر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من المؤسسات المتوسطة الخاصة التي تمارس نشاطها الصناعي فهي من الناحية التنظيمية تتقسم إلى عدة مديريات ومصالح، وهذا من أجل السير الحسن للمؤسسة وتسهيل عمليات الرقابة، وتعتبر وحدة السميد والدقيق الوحدة الرئيسية في المؤسسة.

والهيكل التنظيمي للمؤسسة يعبر بشكل رئيسي عن مصالح ومديريات هذه الوحدة حيث تشترك باقي الوحدات مع هذه الوحدة في أغلب المديريات والمصالح، كما يقدر عمال المؤسسة بـ 187 عاملا موزعة على مختلف وظائف الوحدة والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (04) حيث يبين عدد العمال ومستوى العمال حسب كل مديرية، و يظهر الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة فيما بينها والهيكل التنظيمي الموضح في الشكل رقم (05) يبينان هذه العلاقات حسب السلم الهرمي للسلطة.

**جدول رقم ():  تصنيف العمال حسب المديريات لدى وحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة (GMsud)**

**الوحدة: عامل**

| المديريات مستوى العمال | المسير | نائب المسير | الأمانة | مكتب العلاقات البنكية والخارجية | الإدارة العامة | الإنتاج | التجارة | المالية و المحاسبة | الوسائل العامة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إطار | 1 | 1 | 2 | 2 | 4 | 4 | 3 | 9 | 5 | 31 |
| فني(تقني) | / | / | / | / | / | 8 | / | / | 10 | 18 |
| أعوان | / | / | / | / | / | 86 | 22 | / | 30 | 138 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| منفذين | | | | | | | | | |
| المجموع | 1 | 1 | 2 | 2 | 4 | 98 | 25 | 9 | 45 | 187 |

**المصدر**: من مديرية الإدارة العامة بالوحدة

**الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي لوحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب**

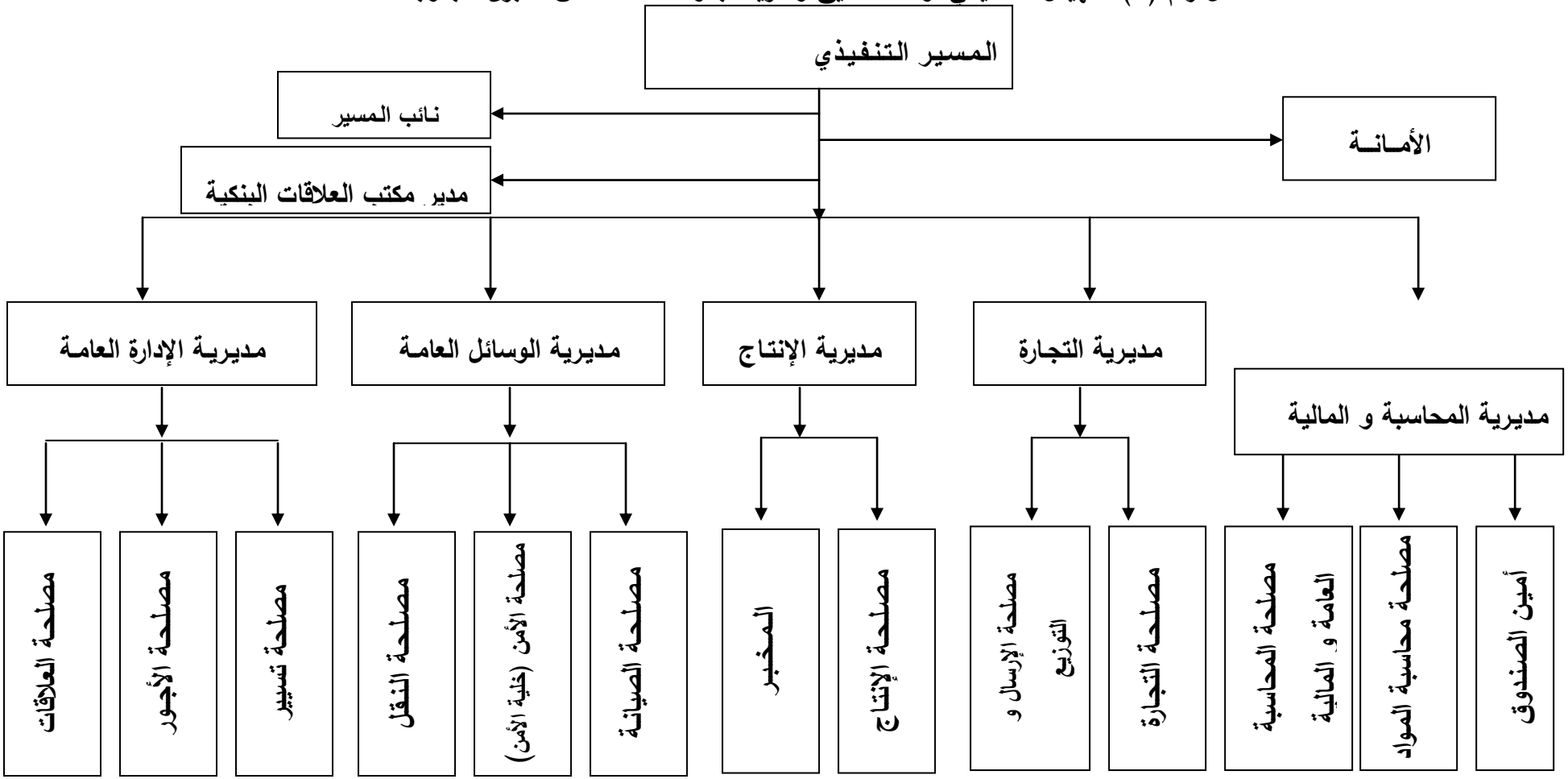


**المصدر**: مديرية الإدارة العامة وحدة الدقيق والفرينة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (الملحق رقم (03))

**ثانيا أهداف المؤسسة:**

بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه، وحتى تقوي مركزها التنافسي أمام منافسة المؤسسات الأخرى، و حتى يتسنى لها جذب المستهلك و دفعه لطلب منتجاتها، سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها و تتمثل فيما يلي:

- العمل على تلبية حاجات السوق من المنتجات الغذائية.
- وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق.
- ضمان موقع الريادة في مجال تخصصها.
- وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.
- تخفيض التكاليف بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.
- توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل من أجل الوصول إلى التكامل الأمامي والخلفي.

من خلال هذه الأهداف نلاحظ أن المؤسسة واعية بخطر المحيط الذي تنشط فيه، وقد سطرت أهدافا طويلة وأخرى قصيرة الأجل ركزت من خلالها على جانبين مهمين هما المنافسة والمستهلك.

ومنه فإنّنا من هذا المبحث تطرقنا إلى تقديم لمحة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة بمنطقة أوماش ولاية بسكرة، بداية بإلقاء نظرة عامة حول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ثم تطرقنا إلى تقديم وحدة الدقيق والفرينة من الجانب التنظيمي والتعرف على مختلف المديريات والمصالح المكونة للهيكل التنظيمي ،ثم قمنا بإبراز الأهمية البالغة للمؤسسة ونشاطها الإنتاجي،إضافة إلى توضيح الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها وفي مقدمتها محاولة الرفع من الإنتاج الوطني والتقليل من الاستيراد.

## المبحث الثاني الحصول على المعلومات الملائمة من خلال قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة

تعرض قائمة التدفقات النقدية معلومات يستفيد منها العديد من الأطراف من داخل المؤسسة كإدارة المؤسسة والمساهمون فيها والعاملون ،كما يستفيد منها أطراف أخرى من خارج المؤسسة كالبنوك والعملاء

والضرائب..الخ، فأما المؤسسة وهي الطرف محل الدراسة فهي تستخدم هذه القائمة لدراسة التدفقات الماضية من أجل معرفة استخدامات الأموال والطريقة التي تم بها تمويل تلك الاستخدامات ،فبالإضافة لكونها مفيدة في دراسة الماضي فهي أيضا مهمة للتخطيط للمستقبل.وسنقوم في هذا المبحث بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي،وسنقوم بعرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب محاولين إبراز المعلومات المعروضة في هذه القائمة والتي يتم تحليلها،ودراسة مؤشراتها لتقديم معلومة ملائمة للمؤسسة تمكنها من اتخاذ قرار صحيح وقت مناسب.

**المطلب الأول عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:**يستند عرض قائمة التدفقات النقدية على ميزانيتي 2011،2010 على التوالي،وجدول حساب النتيجة لنفس الفترة (2011،2010) بالإضافة إلى ميزان المراجعة .مع العلم أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بدأت تطبيق النظام المحاسبي المالي في إعداد قوائمها المالية وذلك مع بداية سنة 2010.

1- **الميزانية بتاريخ 2011/12/31 لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:** الجدول رقم ():أصول الميزانية 2011 لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب[1]،الوحدة :دينار جزائري

| الأصول | ملاحظة | إجمالي | اهتلاك ومؤونات | صافي 2011 | صافي 2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| أصول غير جارية | | | | | |
| ((goodwill)فارق بين الاقتناء | | | | | |
| تثبيتات معنوية | | | | | |
| تثبيتات عينية | | | | | |
| الأراضي | | 74715080 | 0 | 74715080 | 74715080 |
| المباني | | 427467260.7 | 110613764.7 | 316853496 | 328084132.8 |
| تثبيتات عينية أخرى | | 706448561.5 | 609112435.9 | 97336125.56 | 172721780.5 |
| تثبيتات ممنوح امتيازها | | | | | |
| تثبيتات يجرى انجازها | | 9565529.93 | 0 | 9565529.93 | 9455449.95 |
| تثبيتات مالية | | | | | |
| سندات موضوعة موضع معادلة | | | | | |
| مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها | | | | | |
| سندات أخرى مثبتة | | | | | |
| إقراض و أصول مالية أخرى غير جارية | | 113909802.3 | 0 | 113909802.3 | 85545739.01 |
| ضرائب مؤجلة على الأصل | | 9853047.9 | 0 | 9853047.9 | 9853047.9 |
| **مجموع الأصول غير الجارية** | | **1341959282** | **719726200.6** | **622233081.7** | **754149368** |
| **أصول جارية** | | | | | |
| **مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ** | | 44051799.84 | 0 | 44051799.84 | 59749405.41 |
| **حسابات دائنة واستخدامات مماثلة** | | | | | |
| الزبائن | | 102183674.5 | 9975756.8 | 92207917.66 | 69278509.74 |
| مدينون آخرون | | 85556801.35 | 0 | 85556801.35 | 84096090.87 |
| الضرائب و ما شابهها | | | | | |
| حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة | | | | | |
| الموجودات و ما شابهها | | | | | |
| الأموال الموظفة وأصول مالية جارية أخرى | | | | | |
| الخزينة | | 23065475.88 | 0 | 23065475.88 | 41339404.87 |
| **مجموع الأصول الجارية** | | **254857751.5** | **9975756.8** | **244881994.7** | **254463410.9** |
| **المجموع العام للأصول** | | **1596817034** | **729701957.4** | **867115076.4** | **1008612779** |

**المصدر :الوثائق الداخلية لمصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة.**

[1]-أنظر الملحق رقم(1)

**الجدول رقم(2): خصوم ميزانية سنة 2011 لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب[2]:**

| الخصوم | ملاحظة | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|
| **رؤوس الأموال الخاصة** | | | |
| رأس المال تم إصداره | | 300000000 | 300000000 |
| رأس مال غير مستعان به | | | |
| علاوات واحتياطات | | | |
| فوارق المعادلة ( 1 ) | | | |
| النتيجة الصافية | | 24613233.2 | 23325408.71 |
| رؤوس أموال خاصة أخرى- الترحيل من جديد | | 149782021.2 | 126456612.4 |
| الحسابات بين الوحدات | | 211793566.4 | 292159651.8 |
| **حصة الشركة المدمجة( 1 )** | | | |
| **حصة ذوي الأقلية ( 1 )** | | | |
| **المجموع 1** | | **686188820.8** | **741941672.9** |
| **الخصوم غير الجارية** | | | |
| القروض و الديون المالية | | 26821110.23 | 62140883.83 |
| الضرائب ( المؤجلة و المرصود لها) | | | |
| ديون أخرى غير جارية | | | |
| مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا | | | |
| **مجموع الخصوم غير الجارية 2** | | **26821110.23** | **62140883.83** |
| **الخصوم الجارية** | | | |
| الموردون و الحسابات الملحقة | | 144869895.7 | 195298601.9 |
| الضرائب | | 5987463.92 | 1520050.85 |
| ديون أخرى | | 3247785.73 | 7711569.33 |
| خزينة الخصوم | | | |
| **مجموع الخصوم الجارية 3** | | **154105145.4** | **204530222.1** |
| **المجموع العام للخصوم** | | **867115076.4** | **1008612779** |

و الجدول في الصفحة الموالية يمثل قائمة الدخل :

[2]- أنظر الملحق رقم(2).

| جدول رقم (3):جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة (الوحدة بالدينار الجزائري) | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الحساب | العناصر | ملاحظة | 2011 | 2010 |
| 70 | رقم الأعمال | | 1,194,882,665.69 | 935,157,433.23 |
| 72 | تغيرات مخزون المنتجات التامة و القيد التنفيذ | | 102,111,990.90 | 98,392,619.29 |
| 73 | الإنتاج المثبت | | | |
| 74 | إعانات الاستغلال | | | |
| | **1- إنتاج السنة الصافية** | | **1,296,994,656.59** | **1,033,550,052.52** |
| 60 | المشتريات المستهلكة | | -1,104,327,639.33 | -865,195,490.44 |
| 62/61 | الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى | | -17,222,312.76 | -13,945,222.68 |
| | **2- استهلاك السنة المالية** | | **-1,121,549,952.09** | **-879,140,713.12** |
| | **3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)** | | **175,444,704.50** | **154,409,339.40** |
| 63 | أعباء المستخدمين | | -57,301,541.08 | -48,483,718.94 |
| 64 | الضرائب و الرسوم، و المدفوعات المشابهة | | -2,773,847.78 | -372,725.22 |
| | **4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال** | | **115,369,315.64** | **105,552,895.24** |
| 75 | المنتجات العملياتية الأخرى (فائض قيمة التنازل) | | 4,778,917.23 | 6,680,999.38 |
| 65 | الأعباء العملياتية الأخرى | | -7,521,328.58 | -5,467,858.92 |
| 68 | مخصصات الاهتلاكات والمؤونات | | -81,870,975.34 | -80,473,916.78 |
| 76 | استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات | | 2,304,683.20 | 1,645,447.52 |
| | **5- النتيجة التشغيلية** | | **33,060,612.15** | **27,937,566.44** |
| 77 | المنتوجات المالية | | 1,368,844.20 | 16,086.75 |
| 67 | الأعباء المالية | | -6,233,817.08 | -7,123,320.48 |
| | **6- النتيجة المالية** | | **-4,864,972.88** | **-7,107,233.73** |
| | **7- النتيجة العادية قبل الضريبة ( 5 + 6)** | | **28,195,639.27** | **20,830,332.71** |
| | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | | -3,582,406.07 | -4,000.00 |
| | الضرائب المؤجلة(التغيرات) حول النتائج العادية | | | |
| | مجموع منتجات الأنشطة العادية | | **1,305,447,101.22** | **1,041,892,586.17** |
| | مجموع أعباء الأنشطة العادية | | **-1,280,833,868.02** | **-1,018,567,177.46** |
| | **8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | | **24,613,233.20** | **23,325,408.71** |
| | **9- النتيجة غير العادية** | | | |
| | **10- النتيجة الصافية للفترة** | | **24,613,233.20** | **23,325,408.71** |

**المصدر: الوثائق الداخلية لمصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة.**

من خلال الميزانية وقائمة الدخل تم إعداد جدول تدفقات الخزينة كمايلي:

وتستعمل مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب جدول تدفقات الخزينة(بالطريقة المباشرة)

| | ملاحظة | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(التشغيلية)** | | | |
| التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن | | 1,208,795,218.75 | 1,489,945,779.24 |
| المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين | | -1,211,134,878.58 | -728,189,224.53 |
| الفوائد و المصروفات المالية الأخرى المدفوعة | | -1,856,564.79 | -3,929,996.39 |
| الضرائب عن النتائج المدفوعة | | 2,433,318.58 | 2,431,537.98 |
| عمليات في انتظار التصنيف | | **309,967.61** | **309,967.60** |
| تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير عادية | | -1,452,938.43 | 760,568,063.90 |
| تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية | | 20,182,770.83 | 21,708,192.05 |
| **من صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية (A) الأنشطة العملياتية( التشغيلية)** | | **18,729,832.40** | **782,276,255.95** |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار** | | | |
| المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية أو المعنوية | | -2,965,735.41 | -8,233,686.00 |
| التحصيلات عن عمليات التنازل عن للتثبيتات المادية أو المعنوية | | 124,617,557.88 | 302,543,997.90 |
| المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المالية | | -85,810,179.07 | -74,554,886.82 |
| تحصيلات على التنازل للتثبيتات المالية | | 28,832,550.56 | 49,429,969.22 |
| الفوائد التي تم تحصيلها عن توظيفات مالية | | -258,054.87 | 20,108.44 |
| الحصص و الأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة | | | |
| **عن صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية (B) أنشطة الاستثمار** | | **64,416,139.09** | **269,205,502.74** |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل** | | | |
| التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم | | | |
| الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها | | | |
| التحصيلات المتأتية من القروض | | 320,579,202.22 | 344,033,700.39 |
| تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة | | -404,154,259.58 | -403,666,531.16 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **من صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية (C) أنشطة التمويل** | | **-83,575,057.36** | **-59,632,830.77** |
| تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات | | | |
| تغيرات أموال الخزينة للفترة (A+B+C) | | **-429,085.87** | **991,848,927.92** |
| أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية | | **51,674,256.09** | **22,804,462.40** |
| أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية | | **23,065,475.88** | **41,339,404.87** |
| تغير أموال الخزينة خلال الفترة | | **-28,608,780.21** | **18,534,942.47** |
| المقاربة مع النتيجة المحاسبية | | **-53,222,013.41** | **-4,790,466.24** |
| الفرق بين المجموعة الخامسة وما يقابلها | | 28,179,694.34 | 973,313,985.45 |

المصدر :أنظر الملحق رقم(4)

**ملاحظات حول قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوبGMsud "وحدة الدقيق والفرينة":**

– يعتبر إعداد قائمة التدفقات النقدية حسب النظام المحاسبي المالي أمرا إلزاميا على المؤسسات الجزائرية، ومؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تعدّه ابتداءا من 2010، كما أنّها تعتمد في إعدادها على الطريقة المباشرة، تنقسم قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة تشغيلية، استثمارية، تمويلية.

I. الأنشطة التشغيلية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "وحدة الدقيق والفرينة" مثل:

- ✓ التحصيلات المقبوضة من الزبائن الناتجة عن عملية بيع منتجات الدقيق بنوعيه والفرينة والمقدرة بمبلغ:1,208,795,218.75 دج، انخفضت عما كانت عليه في سنة 2010 بما يقدر ب:280970560.49 دج.أي أنّ مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "وحدة الدقيق والفرينة" لديها نقدية لدى الزبائن ولم تحصل.
- ✓ المدفوعات للموردين والمستخدمين ارتفعت خلال سنة 2011 عما كانت عليه في سنة 2010 بمقدار 482945654.05 دج،أي أنّ مشتريات المؤسسة للمادة الأولية ارتفعت هذا يعني أن الطاقة الإنتاجية للمؤسسة زادت وزادت معها مدفوعات المستخدمين.
- ✓ ونلاحظ أيضا انخفاضا في صافي النقدية الناتج عن النشاط التشغيلي لسنة 2011 عما كانت عليه خلال العام الماضي بمبلغ:763546423.55دج .

II. بالنسبة للتدفقات النقدية الناتجة عن النشاط الاستثماري:

- ✓ سجل انخفاض في تحصيلات التنازل عن التثبيتات المادية أو المعنوية قدر بمبلغ 177926440.02 دج.
- ✓ ونجد أنّ مسحوبات المؤسسة لاقتناء التثبيتات المادية أوالمعنوية قد انخفضت عما كانت عليه في سنة 2010 إلى ما يقدر ب:5267950.59دج .ما يعني أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "وحدة الدقيق والفرينة" قد خفضت من النقدية الموجهة لاقتناء التثبيتات المادية.
- ✓ التحصيلات على التنازل للتثبيتات المالية قد انخفضت هي الأخرى خلال سنة2011 بالمقارنة بالعام السابق بمبلغ:20597418.66 دج .
- ✓ انخفاض كبير في قيمة صافي النقدية الناتج عن الأنشطة الاستثمارية حيث كان في 2010 مقدرا ب:269,205,502.74 دج وانخفض إلى ماقيمته: 64,416,139.09 دج

أي بفارق 204789363.65 دج.

III. بالنسبة للنشاط التمويلي نجد أنّ المؤسسة سجلت :

- ✓ انخفاضا في التحصيلات المتأتية من القروض مايساوي:23454498.17 دج، أما بالنسبة لتسديدات القروض وما يماثلها فحصلت زيادة مقدارها 487728.48 دج، أي أنّ المؤسسة سددت جزءا من التزامات القروض التي عليها،وبالتالي ظهر صافي التدفق الناتج من النشاط التمويلي سالبا نظرا لأنّ تسديدات القروض كانت أكبر من التحصيلات المتأتية من القروض. ما أدى إلى وجود تغير سلبي في أموال الخزينة خلال الفترة بمبلغ28,608,780.21 دج.

**المطلب الثاني:استخراج نسب قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وتفسيرها**

**أولا: لتقييم جودة ونوعية أرباح المؤسسة:**

- ❖ **مؤشر النشاط التشغيلي= صافي التدفقات من النشاط التشغيلي/صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة.**

**=18,729,832.40 / 115369315.64 = %16.2**

بما أنّ مؤشر النشاط التشغيلي يمثل نسبة16.2% فهذا يبين قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق قدي تشغيلي .

❖ **مؤشر النقدية التشغيلي=صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / صافي الدخل**

=18,729,832.40 /24613233.20 = 0.760 | %76 |

مؤشر النقدية التشغيلي للمؤسسة يمثل 76% تعتبر نسبة جيدة تبين أنّ للمؤسسة إمكانيات جيدة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية موجبة .

❖ **نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات** وتحدد بالعلاقة التالية :

**التدفقات النقدية من المبيعات /صافي المبيعات**

- التدفقات النقدية من المبيعات وهي النقدية المتحصل عليها من الزبائن وتستخرج من جدول التدفقات النقدية.
- المبيعات الإجمالية وتستخرج قيمتها من جدول حسابات النتائج.ومنه:
- صافي المبيعات= المبيعات الإجمالية – الاستردادات– التخفيضات
- صافي المبيعات = 1194882665.69–0–0

ومنه: 1208795218.75/1194882665.69= | 1.011 |

وهذا يعني أنّ النقدية المتحصل عليها من الزبائن أكبر من صافي المبيعات، أي أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تتحصل على تسبيقات من الزبائن قبل تحقق عملية البيع.

❖**نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية**، وتحدد بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية**

ومنه يتم أولا تحديد حقوق الملكية وتساوي: رأس المال +الاحتياطات وما يماثلهما+ الترحيل من جديد.

حقوق الملكية= 300000000+ 149782021.2=449782021.2دج

ومنه:نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية
=449782021.2/18729832.40دج

=0.041 أي : | %4.1 |

وتفسر هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلّ هذا على كفاءة المؤسسة، وبما أنّها تمثل فقط نسبة 4.1% فهي تعتبر نسبة ضئيلة وغير كافية .

❖**نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي** ويحدد بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول**

= **18729832.40 / 867115076.4 =0.021** أي: **%2.1**

تشير هذه النسبة إلى درجة استغلال المؤسسة لموجوداتها لتوليد تدفقات نقدية، وكلما ارتفعت لما كانت حافزا قويا إلى الاستثمار ،وبما أنها تمثل 2.1% فهي نسبة ضعيفة وغير كافية.

**ثانيا: تقييم السيولة:**

**1- نسبة تغطية النقدية** وتحدد بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية التمويلية.**

**التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية=** المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية والمعنوية+المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المالية+ تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة.

**ومنه:** 404154259.58+85810179.07+2965735.41=**492930173.48دج**

**وبالتالي نسبة تغطية النقدية=** 492930173.48/18729832.40=**0.037** ، أي: **%3.7**

وتشير نسبة تغطية النقدية إلى قدرة المؤسسة على إنتاج نقدية كافية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، ومدى حاجتها إلى تمويل عن طريق الاقتراض أوعن طريق أدوات الملكية أو كلاهما معا، أي أن لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب قدرة ضعيفة على مواجهة التزاماتها تقدر ب:3.7%

**2-نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:** وتحدّد بالعلاقة:

**فوائد الديون /صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.**

18729832.40 /6,233,817.08= 0.338 أي: **%33.8**

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، وارتفاع هذه النسبة مؤشر سيئ ينبئ باحتمال مواجهة الشركة لمشاكل في السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

**3- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية** وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية :

**= التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية .**

**التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية = التحصيلات المقبوضة من الزبائن =**

**1208795218.75 دج**

و يتم تحديد الاحتياجات النقدية الأساسية كمايلي:

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية + مدفوعات أعباء الديون + الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية + سداد الديون المستحقة. ومنه:

**التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية** = الفوائد والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة + المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين + الضرائب عن النتائج المدفوعة = (-1856564.79) + 1211134878 + 2433318.58 = **1215424761.37** دج.

مدفوعات أعباء الديون = تسديدات القروض والأعباء الأخرى المماثلة = 404154259.58 دج.

الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية =

الاحتياجات النقدية الأساسية = (1,211,134,878.58 + 1,856,564.79 +

2,433,318.58) **دج.** = 404,154,259.58 + **01619579021.53**

بالتطبيق نجد: **18729832.40/ 1619579021.53 = 0.0115** أي: **%1.15**

وتبين هذه النسبة مدى قدرة أنشطة الشركة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل، بحيث يقابل كل 100دج ← 1.15دج ،أي أنّ قدرة أنشطة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب غير كافية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة .

**4- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة** وتحدد بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / متوسط المطلوبات المتداولة .**

**متوسط المطلوبات المتداولة = المطلوبات المتداولة لآخر سنة2010+ المطلوبات المتداولة لآخرسنة2011**

**2**

متوسط المطلوبات المتداولة =(204530222.1+154105145.4)/2 = 179317683.75دج

ومنه نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = 18729832.40 /179317683.75

=0.1044 ،أي: %10.44

وتبين هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على تسديد مطلوباتها المتداولة من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية . وكلما ارتفعت هذه النسبة انخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة ، وهذا يعني أن المنشأة قادرة على الوفاء بجميع أو بجزء من مطلوباتها المتداولة من خلال النقدية المولدة داخلياً.

**5- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل**

وتحدّد بالعلاقة التالية: **صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويل الأجل .**

**مدفوعات الدين طويلة الأجل= 26821110.23** دج .

**ومنه:0.698=26821110.23/18729832.40 أي: %69.8**

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل .

**6- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية**، وتحدّد بالعلاقة التالية:

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية**

**التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية:** وهي نقدية خارجة من المؤسسة لشراء استثمارات.

وتتمثل في:

- المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية أو المعنوية .
- المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المالية.

ومنه التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية =85810179.07+2965735.41

= 88775914.48 دج.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = 18729832.40دج.

وعليه نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية = 18729832.40 / 88775914.48

=0.211 ، أي مايمثل نسبة **21.1%**

وتبين هذه النسبة قدرة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية، ولأنها تمثل فقط 21.1 % فمعناه أنّ كل 100دج تقابلها21.1دج كتدفق نقدي من النشاط التشغيلي لتمويل النفقات الرأسمالية وهي تعتبر نسبة جد ضئيلة وغير كافية لايمكن للمؤسسة أن تستعملها لسداد الديون المستحقة عليها.

7- **نسبة إعادة الاستثمار** وتحدد بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مشتريات الموجودات طويلة الأجل**

**مشتريات الموجودات طويلة الأجل : من بطاقة اقتناء الاستثمارات لسنة 2011**

0.85= 2193667.65/18729832.40 أي: **85%**

وتقيس هذه النسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتمويل شراء الموجودات طويلة الأجل، ونلاحظ من خلال هذه النسبة أنّه مقابل كل 100دج هناك 85دج كتدفق نقدي يمكن للمؤسسة استخدامه في تمويل الموجودات طويلة الأجل.

8- **نسبة التدفقات النقدية الحرة:** وتحدّد من خلال العلاقة:

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – ( النفقات الرأسمالية+ توزيعات الأرباح ) .**

الإنفاق الاستثماري يمثل كل ما تنفقه المؤسسة لاقتناء الاستثمارات من ميزان المراجعة لسنة2011:

+43989383.37+662459178.10+418720220.70+8747040+74715080

1218196432.11=9565529.94دج

**1199466599.71=(0+1218196432.11 )−18729832.40 دج**

صافي التدفقات النقدية الحرة سالب أي أنّ المؤسسة غير قادرة على الإنفاق على الاستثمارات الجديدة

إلا بالرجوع إلى مصادر التمويل الخارجية.

**9- نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية** وتحدد بالعلاقة التالية :

**التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.**

**التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التمويل هي:** التحصيلات المتأتية من القروض وتساوي:

320579202.22دج .

**التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية هي:**

- المسحوبات النقدية عن اقتناء التثبيتات المادية أو المعنوية =9695735.41دج
- المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية = 85810179.07 دج

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية =9695735.41+ 85810179.07 = 95505914.48دج

ومنه: نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية = 320579202.22 /95505914.48 = 3.35 أي:

وتبين هذه النسبة أنّ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية قادرة على تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل.

## ثالثا: لتقييم السياسة المالية للمؤسسة

**1- نسبة التوزيعات النقدية** وتحدد بالعلاقة التالية :

**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين .**

التوزيعات النقدية للمساهمين=رصيد الحسابات ح/455 وح456 لسنة 2011

= 703095.17 +28296621. 39=28999716.56 دج

0.64=28999716.56/18729832.40 أي: **%64**

- وتوفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة . إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المنشأة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية .

**2-نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة** وتحدد بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

**المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة:** وهي عوائد الأسهم بالإضافة إلى عوائد القروض=320,579,202.22+0=**320,579,202.22** دج

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية هي التحصيلات من الزبائن =**1208795218.75دج**

ومنه:320,579,202.22 /1208795218.75=**0.265 أي:26.5%**

- ✓ وتفسر هذه النسبة أهمية عوائد الاستثمارات في القروض .

**المطلب الثالث: واقع تحليل قائمة التدفقات النقدية للاستفادة منها في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:**

تحتوي قائمة التدفقات النقدية على معلومات محاسبية مكملة للمعلومات المحاسبية المحتواة في باقي القوائم المالية كقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، حيث تمكن قائمة التدفقات مستخدميها الداخليين كإدارة المؤسسة ومتخذي القرارات وباقي مستخدميها الخارجيين من الاطلاع على المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة وتحديد مدي مقدرة المؤسسة على توليد النقدية لمواجهة التزاماتها. و بتطبيق النظام المحاسبي المالي **(scf)** أصبح مفروضا على المؤسسات أن تلتزم بمراعاة الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية والتركيز على أحد أهم الخصائص " خاصية الملاءمة" إذ يجب أن تلبي المعلومة حاجة المؤسسة والمستخدم الخارجي.

تستفيد المؤسسة من معلومات قائمة التدفقات النقدية المبنية على الأساس النقدي لمعرفة قدرتها على توليد النقدية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. ومعرفة ما إذا كانت سيولتها في حالة فائض أو في حالة عجز، والمؤسسة محل الدراسة لا تستفيد من قائمة التدفقات النقدية ولا يقوم المشرفون عليها بتحليل معلوماتها المحاسبية ودراسة النسب المتعلقة بالربحية والسيولة للاستناد عليها في عمليات اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار للاستفادة منها في توجيه مسار المؤسسة وتقييم أداءها المالي.

يمكن للمؤسسة أن تستغل تحليل قائمة التدفقات النقدية باستعمال نسب الربحية في :

إعلام إدارة المؤسسة ومتخذي القرار بضرورة فتح نقاط بيع جديدة لزيادة التدفق النقدي الداخل، نظرا لإمكانية المؤسسة وقدرتها على توليد النقدية من خلال ارتفاع مؤشر النقدية التشغيلي إلى76% فالمؤسسة لاتستغل كامل موجوداتها لتقوية حافز الاستثمار من خلال انخفاض نسبة العائد على الأصول إلى2.1% و الذي تعتبر نسبته غير كافية.

أما عن نسب السيولة فهي تساعد إدارة المؤسسة التعرف على قدرتها فيما يخص توفير السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها وهل تحتاج إلى تمويل من خارج المؤسسة أم لا، كذلك تستفيد المؤسسة من نسبة تسديد فوائد الديون حيث أنّ ارتفاع هذه النسبة يعلم إدارة المؤسسة ومتخذي القرار فيها باحتمال مواجهة المؤسسة لمشاكل في السيولة نظرا لارتفاع نسبة تسديد فوائد الديون .

## خلاصة

يعتبر تحليل قائمة التدفقات النقدية باستعمال أسلوب النسب المالية من خلال المعلومات المحاسبية التي تحتويها القائمة، المعدة أساسا لملاءمة حاجة المؤسسة وباقي المستخدمين حسب النظام المحاسبي المالي(scf) من أجل الرجوع إليها لمعرفة كيفية تسيير موارد المؤسسة، و التحقق من النقدية المتاحة كونها كافية للتوسع في نشاطها أم لا. و بما أنها مبنية على الأساس النقدي فهي مؤشر على صدق الربحية وإمكانية توقع التدفقات النقدية المستقبلية، وقد حاولنا من خلال الفصل الوقوف على طريقة عرض مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لقائمة التدفقات النقدية محاولين استخلاص النسب الممكنة كنسب تقييم جودة الأرباح ونسب السيولة لتقديم معلومة للمؤسسة حول وضعها الحالي لتتمكن من فهم ما يجب فعله في تخطيطها للمستقبل.

من خلال تناولنا للموضوع حاولنا معالجة إشكالية المتعلقة بأهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة من خلال هذه المذكرة بشقيها النظري والتطبيقي لأجل التمكن من معالجة مختلف جوانب الموضوع فقد بيّنا في الفصل الأول قائمة التدفقات النقدية ظهورها وإعدادها و أهميتها وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، وبيّنا من خلال الفصل الثاني أهمية المعلومات المحاسبية الملائمة للمؤسسة الاقتصادية فتطرقنا فيه إلى ماهية المعلومات المحاسبية وتصنيفها حسب التقارير وحسب تصيف أخر كما تطرقنا إلى الخصائص التي أضفاها النظام المحاسبي المالي لتحسين نوعية المعلومات المحاسبية ومن أهم ما جاء به خاصية الملاءمة، وبعض المشاكل المتعلقة بها. من خلال الربط حاولنا توضيح الدور الذي تلعبه هذه القائمة في تقديم المعلومات للمؤسسة الاقتصادية للإستفادة منها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية و وتقييم قدرتها على استغلال موجوداتها في تحقيق تدفقات نقدية تشغيلية داخلة.

أما في الجانب التطبيقي فقمنا أولا بعرض قائمة التدفقات النقدية على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة الدقيق والفرينة ثم استخرجنا النسب المتعلقة بتحليل قائمة التدفقات النقدية المبنية على أساس المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي (scf) مع مراعاة خصائص العرض في هذا النظام.

نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى

قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مكملة لقائمة المركز المالي للمؤسسة وتوفر معلومات لا توجد في أي من القوائم المالية الأخرى.

-توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات حول المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية لفترة محدّدة فقط.

-يمكن الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية فقط للتنبؤ بمستقبل المؤسسة.

الملخص بالعربية:

إنّ الاهتمام الواسع بقائمة التدفقات النقدية مرده إلى أنّ هذه القائمة توفر معلومات جديدة ليست متوافرة في باقي القوائم المالية الأخرى، ولذلك تعتبر هذه القائمة غاية في الأهمية للمؤسسة الاقتصادية باعتبارها المستخدم المباشر لهذه القائمة وتفيد بها باقي المستخدمين للقوائم المالية، وبتبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي مطلع 2010أصبح من الضروري أن تتوفر القوائم المالية على معلومات محاسبية ملائمة لحاجة المستفيد منها، وتستطيع المؤسسة الاقتصادية الاستفادة منها في اتخاذ قراراتها كالاستثمار والتوسع،كذلك تساعدها على فهم وضعها المالي وتمكنها من تجنب الوقوع في خطر الإفلاس.

ولتحقيق هذه الغاية استخدمنا أسلوب التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية بالإعتماد على المعلومات المحاسبية المحتواة فيها لحساب النسب المالية بدراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بالإعتماد بالاعتماد على الميزانية وجدول حساب النتيجة وقائمة التدفقات النقدية وميزان المراجعة.

**الملخص بالفرنسية:**

L'intérêt pour la longue liste de flux de trésorerie en raison de ce que cette liste fournit de nouvelles informations non disponibles dans le reste des états financiers des autres, alors pensez à cette liste une institution très importante de l'économie en tant qu'utilisateur directe de cette liste, selon le reste des utilisateurs des états financiers, ainsi que l'adoption de l'Algérie dans le système de comptabilité des ressources financières au début de 2010 est devenu il est essentiel que les états financiers sont disponibles sur l'information comptable appropriée au besoin du bénéficiaire, et l'organisation économique peuvent l'utiliser pour prendre des décisions telles que l'investissement et l'expansion, ainsi que les aider à comprendre leur situation financière et leur permettre d'éviter le risque de faillite. À cette fin, nous avons utilisé la méthode d'analyse financière pour l'état des flux de trésorerie selon les informations comptables reprises dans ce qui pour calculer les ratios financiers d'étudier le cas de la Fondation du Grand Mills pour le Sud en fonction en fonction du budget et de calculer la table de résultat et le tableau des flux de trésorerie et le solde de la vérification.

# قائمة المراجع:

**أولا :المراجع باللّغة العربية:**

**اللّقب:**


**1**- إسماعيل إبراهيم جمعة،محمد سامي راضي، **المحاسبة المتوسطة** ،الجزء الثاني،إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة،الإصدار العاشر،الرياض،السعودية،1996.

**2**-الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي-الإدارة المالية دروس وتطبيقات-** ،الدار وائل للنشر،الطبعة الأولى، عمان،الأردن،2006.

**3** – بن ربيع حنيفة،حسياني عبد الحميد،صالحي بوعلام ،**الواضح في المحاسبة المالية وفق** scf **والمعايير المحاسبية الدولية**،الجزء الثاني،منشورات كليك،الجزائر،2013.

4-حسين يوسف القاضي،سمير معذى الريشاني، **عرض البيانات المالية** ،الجزء الأول،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،الطبعة الأولى،2012.

5- حسين القاضي ،مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها** ،الطبعة الأولى،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2008.

6- خالد جمال الجعارات ، **معايير التقارير المالية الدولية** IFRS&IAS ، إثراء للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2007 .

7- رضوان حلوة حنان ،أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، **أسس المحاسبة المالية**،الطبعة الأولى،دار أبو حامد للنشر والتوزيع،عمان، الأردن 2004.

8- ريتشارد شرويدر،وآخرون،**نظرية المحاسبة**،تعريب:خالد علي أحمد كاجيجي ،ابراهيم ولد محمد فال،دار المريخ للنشر،الرياض المملكة العربية السعودية،2006.

9- شعيب شنوف،**محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبية الدولية** ،الجزء الأول،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر،2008.

10-طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الحديثة** ،كلية التجارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2006.

11- عبد الوهاب رميدي،علي سماي، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي والمالي الجديد** ،الطبعة الأولى،مطبعة دار هومه،الجزائر،2011.

12- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2006.

13- فايز تيم، **مبادئ الإدارة المالية**،إثراء للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،عمان، الأردن،2011.

14- كمال الدين،مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية** ، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،مصر،2009.

15- محمد أبو نصار ،وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**،دار وائل، عمان، الأردن،2008.

16- محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية(الاستثمار، والتمويل، والتحليل المالي،الأسواق المالية الدولية)**،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع عمان،الأردن،2008.

17- محمد بوتين ،**المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية** ،pages bleues،الجزائر،2010.

18- محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات** ،دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2000.

19- منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** ، دار وائل للنشر،الطبعة الثانية،عمان،الأردن،2005.

20- ناصر نور الدين عبد اللطيف،**أساسيات المحاسبة المالية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،دط،2006.

21- هيني ڤان جريوننج،ترجمة :طارق حماد، **معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق** ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.مصر،2006.

**المذكرات:**

22- أحمدعبد الهادي شبير،مذكرة ماجستير بعنوان: **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية** ، قسم المحاسبة والتمويل،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2006.

23- بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات** ،مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة أحمد بوقرة بومرداس،2009/2008.

24- ثائر عدنان قدومي،قيس أديب الكيلاني، **استخدام قائمة التدفقات النقدية لقياس الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، قسم العلوم المالية والمصرفية،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة العلوم التطبيقية الخاصة،عمان،الأردن،2003.

24- حميدة فوغالية، **دور الإفصاح المحاسبي من خلال قائمة التدفقات النقديةفي اتخاذ القرارات المالية**،مذكرة ماستر،تخصص تدقيق محاسبي،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2012/2011.

25-حسين عبد الجليل آل عزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**،رسالة ماجستير،قسم المحاسبة،كلية الإدارة والاقتصاد،الأكاديمية العربية في الدانمارك،2010.

26- رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق** ،مذكرة ماجستير،تخصص محاسبة وتدقيق،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة تبسة،2011/2010.

27- زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** ،مذكرة ماجستير،تخصص محاسبة وجباية،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011.

28-سوزان عطا درغام ، **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم07**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التمويل ،كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة،2008.

29- ساحل فاتح، **دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية** ،مذكرة ماجستير،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة الجزائر،2004/2003.

30- سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبية الدولية** ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، قسم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة،2009/2008.

31- سردوك فاتح، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية** ،مذكرة ماجستير،،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2004

32- شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية**،مذكرة ماجستير،تخصص المحاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة،جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة،2009.

33- طرابلسي سليم، **تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الجزائرية** ،مذكرة ماجستير،تخصص محاسبة،كلية علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2009 .

34- عبد الناصر شحدة السيد أحمد،مذكرة ماجستير بعنوان: **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محلّلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية** ،تخصص محاسبة،كلية العلوم الإدارية والمالية،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،عمان ،الأردن، 2008 .

35- عمر ديلمي، **أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية** ،مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2009/2008.

36- غاشوش عايدة،لقصير مريم، **دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية** ،مذكرة ماستر،تخصص علوم المحاسبة والمالية كلية العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة،2011.

37-فيصل سايغي، **أنظمة المعلومات: استخداماتها،فوائدها وتأثيرها على المؤسسة** ، مذكرة ماجستير،تخصص إدارة الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2009/2008.

38- فياض حمزة رميلي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة** ،مذكرة ماجستير،تخصص رقابة ومحاسبة النفط، قسم محاسبة وتمويل،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2011.

39- ماهر سالم أبو هداف، مذكرة ماجستير بعنوان: **كفاءة نظم المعلومات المحاسبية** ، قسم المحاسبة،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية غزة،2011.

40- منذر يحي الداية،**أثر استخدام المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية** ،رسالة ماجستير،قسم محاسبة وتمويل،كلية التجارة،الجامعة الإسلاميةغزة،47،46،2009.

41- محمد يوسف الهباش، **استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية**،رسالة ماجستير،تخصص محاسبة وتمويل،كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة،فلسطين،يونيو/حزيران 2006.

42- نهاد اسحق عبد السلام أبوهويدي، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الرأسمالية** ،مذكرة ماجستير،قسم المحاسبة والتمويل،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2011.

43-هيا يعقوب فهد العبيد،مذكرة ماجستير بعنوان: **مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية** ،قسم المحاسبة، كلية الأعمال،جامعة الشرق الأوسط،2012/2011.

44-يوسف أرشيد حبيب العازمي،**أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية** ، رسالة ماجستير،قسم المحاسبة،كلية الأعمال،جامعة الشرق الأوسط،2012.

المقالات:

45- أحمدزردومي، **أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية** ،مجلة الباحث الاجتماعي،عدد10سبتمبر2010.

46- جميل مثنى محمد عبد اللّه،عوض العيسائي،**ورقة عمل لطلاب الدراسات العليا: قائمة التدفقات النقدية الإعداد والتحليل**،قسم المحاسبة،كلية العلوم الإدارية،جامعة عدن،دس.

46- سامح العطعوط، مفيد الظاهر، **أثر مقاييس التدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية للأسهم** ،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاثوالدراسات،العدد الحادي والعشرون،تشرين الأول،2010.

47-مجد أحمد الجعبري،مقال بعنوان: **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية** ،مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،2010.

**المداخلات والملتقيات:**

48- أحمد مخلوف، مداخلة بعنوان: **أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي للشركات وعلاقتها بتوليد تقارير مالية عالية الجودة**، بالملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ،معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي بالوادي، ،يومي 7و8 ديسمبر، 2010 .

49- أوسرير منور،مجبر محمد،مداخلة بعنوان:**أثر النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية** ،ملتقى حول النظام المحاسبي المالي،معهد العلوم.الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي،أيام 17و18 جانفي،2010.

50-بلعور سليمان،علي بن الطيب،مداخلة بعنوان: **قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع(IAS07)**،ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية،جامعة سعد دحلب البليدة،الجزائر.

51- زينب حوري،مداخلة بعنوان: **دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم الحوكمة** ،الملتقى العلمي حول الحوكمة المحاسبية والمؤسسات،كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية والتسيير،جامعة أم البواقي،أيام 7و8 ديسمبر،2010.

52- عبد القادر دشاش،**قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع IAS07 بناء وتحليل جدول التدفقات النقدية**،مداخلة ضمن ملتقى العلمي الدولي:حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر،أيام 29و30 نوفمبر2011.

53- معتصم دحو ،مداخلة بعنوان:**آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالجزائر**،جامعة معسكر،الجزائر.

54- نصر الدين بن نذير ،عمار بوشناف،مداخلة بعنوان **:قائمة التدفقات النقدية** ،الملتقى المحاسبي الدولي حول:النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة سعد دحلب ،البليدة يومي13و14ديسمبر،2011.

**القوانين والمراسيم:**

55-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 19، الصادرة بتاريخ 28ربيع الأول 1430،الموافق ل25مارس 2009.

المراجع باللّغة الأجنبية:

**56**- Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, pages bleues ,p23.

**57**-Stéphan Brun ,les normes internationales d'information financière, Gualino éditeur, paris, 2006.

**58**- Hamid Cerbah ,tableau de flux de trésorerie selon les normes (IAS/IFRS),pages bleues,Algérie,2008,p18.

**مواقع الإنترنت:**

**59**-**www.meu.edu.jo**15:38 الساعة: 2013/04/07يوم

**60**-- **www.infotechaccountants.com** ;INFORMATION TECHNOLOGY ACCOUNTANT**S,** page04

الملحق رقم(1):الميزانية الأصول بتاريخ2011/12/31:

# Minoterie Semoulerie

ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

N° D'IDENTIFICATION EDITION DU: **20/04/2012 13:46**
EXERCICE: **01/01/11 AU 31/12/11**
PERIODE DU: **01/01/11**
AU: **31/12/11**

## BILAN (ACTIF)

| LIBELLE | NOTE | BRUT | AMO/PROV | NET | NET N-1 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| | | | | | |
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | | |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 74715080 | 0 | 74715080 | 74715080 |
| Bâtiments | | 427467260.7 | 110613764.7 | 316853496 | 328084132.8 |
| Autres immobilisations corporelles | | 706448561.5 | 609112435.9 | 97336125.56 | 172721780.5 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | 9565529.93 | 0 | 9565529.93 | 9455449.95 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 113909802.3 | 0 | 113909802.3 | 85545739.01 |
| Impôts différés actif | | 9853047.9 | 0 | 9853047.9 | 9853047.9 |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **1341959282** | **719726200.6** | **622233081.7** | **754149368** |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| **Stocks et encours** | | 44051799.84 | 0 | 44051799.84 | 59749405.41 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | 102183674.5 | 9975756.8 | 92207917.66 | 69278509.74 |
| Autres débiteurs | | 85556801.35 | 0 | 85556801.35 | 84096090.87 |
| Impôts et assimilés | | | | | |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 23065475.88 | 0 | 23065475.88 | 41339404.87 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **254857751.5** | **9975756.8** | **244881994.7** | **254463410.9** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **1596817034** | **729701957.4** | **867115076.4** | **1008612779** |

الملحق رقم(2):الميزانية خصوم بتاريخ:2011/12/31:

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | N° D'IDENTIFICATION | |
| **Minoterie Semoulerie** | | EDITION DU: | **20/04/2012 13:47** |
| ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA | | EXERCICE: | **01/01/11 AU 31/12/11** |
| | | PERIODE DU: | **01/01/11** |
| | | AU: | **31/12/11** |

# BILAN (PASSIF)

| LIBELLE | NOTE | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| | | | |
| | | | |
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis | | 300000000 | 300000000 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidés (1) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net du groupe (1) | | 24613233.2 | 23325408.71 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | 149782021.2 | 126456612.4 |
| Comptes de liaison | | 211793566.4 | 292159651.8 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| **TOTAL I** | | **686188820.8** | **741941672.9** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 26821110.23 | 62140883.83 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | | |
| **TOTAL II** | | **26821110.23** | **62140883.83** |
| **PASSIFS COURANTS:** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 144869895.7 | 195298601.9 |
| Impôts | | 5987463.92 | 1520050.85 |
| Autres dettes | | 3247785.73 | 7711569.33 |
| Trésorerie passif | | | |
| **TOTAL III** | | **154105145.4** | **204530222.1** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)** | | **867115076.4** | **1008612779** |

الملحق رقم(3):جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة بتاريخ:2011/12/31:

| العناصر | ملاحظة | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | | 1,194,882,665.69 | 935,157,433.23 |
| تغيرات مخزون المنتجات التامة و القيد التنفيذ | | 102,111,990.90 | 98,392,619.29 |
| الإنتاج المثبت | | | |
| إعانات الاستغلال | | | |
| **1- إنتاج السنة الصافية** | | **1,296,994,656.59** | **1,033,550,052.52** |
| المشتريات المستهلكة | | -1,104,327,639.33 | -865,195,490.44 |
| الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى | | -17,222,312.76 | -13,945,222.68 |
| **2- استهلاك السنة المالية** | | **-1,121,549,952.09** | **-879,140,713.12** |
| **3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)** | | **175,444,704.50** | **154,409,339.40** |
| أعباء المستخدمين | | -57,301,541.08 | -48,483,718.94 |
| الضرائب و الرسوم، و المدفوعات المشابهة | | -2,773,847.78 | -372,725.22 |
| **4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال** | | **115,369,315.64** | **105,552,895.24** |
| المنتجات العملياتية الأخرى (فائض قيمة التنازل) | | 4,778,917.23 | 6,680,999.38 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | | -7,521,328.58 | -5,467,858.92 |
| مخصصات الاهتلاكات والمؤونات | | -81,870,975.34 | -80,473,916.78 |
| استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات | | 2,304,683.20 | 1,645,447.52 |
| **5- النتيجة التشغيلية** | | **33,060,612.15** | **27,937,566.44** |
| المنتوجات المالية | | 1,368,844.20 | 16,086.75 |
| الأعباء المالية | | -6,233,817.08 | -7,123,320.48 |
| **6- النتيجة المالية** | | **-4,864,972.88** | **-7,107,233.73** |
| **7- النتيجة العادية قبل الضريبة ( 5 + 6)** | | **28,195,639.27** | **20,830,332.71** |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | | -3,582,406.07 | -4,000.00 |
| الضرائب المؤجلة(التغيرات) حول النتائج العادية | | | |
| مجموع منتجات الأنشطة العادية | | **1,305,447,101.22** | **1,041,892,586.17** |
| مجموع أعباء الأنشطة العادية | | **-1,280,833,868.02** | **-1,018,567,177.46** |
| **8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | | **24,613,233.20** | **23,325,408.71** |
| العناصر غير عادية (نواتج) ( للتوضيح) | | | |
| العناصر غير عادية (أعباء) ( للتوضيح) | | | |
| **9- النتيجة غير العادية** | | | |
| **10- النتيجة الصافية للفترة** | | **24,613,233.20** | **23,325,408.71** |
| حصة للشركات الموضوعة موضع للمعادلة في النتيجة الصافية( 1) | | | |
| **11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج ( 1)** | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| منها حصة ذوي الأقلية( 1 ) | | | | |
| حصة المجمع (1) | | | | |

الملحق رقم(4):جدول سيولة الخزينة للفترة2010 /2011(وفق الطريقة المباشرة):

| | ملاحظة | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية** | | | |
| التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن | | 1,208,795,218.75 | 1,489,945,779.24 |
| المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين | | -1,211,134,878.58 | -728,189,224.53 |
| الفوائد و المصروفات المالية الأخرى المدفوعة | | -1,856,564.79 | -3,929,996.39 |
| الضرائب عن النتائج المدفوعة | | 2,433,318.58 | 2,431,537.98 |
| عمليات في انتظار التصنيف | | **309,967.61** | **309,967.60** |
| تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير عادية | | -1,452,938.43 | 760,568,063.90 |
| تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية | | 20,182,770.83 | 21,708,192.05 |
| **من الأنشطة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية (A) العملياتية** | | **18,729,832.40** | **782,276,255.95** |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار** | | | |
| المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية أو المعنوية | | -2,965,735.41 | -8,233,686.00 |
| التحصيلات عن عمليات التنازل عن للتثبيتات المادية أو المعنوية | | 124,617,557.88 | 302,543,997.90 |
| المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المالية | | -85,810,179.07 | -74,554,886.82 |
| تحصيلات على التنازل للتثبيتات المالية | | 28,832,550.56 | 49,429,969.22 |
| الفوائد التي تم تحصيلها عن توظيفات مالية | | -258,054.87 | 20,108.44 |
| الحصص و الأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة | | | |
| **عن أنشطة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية (B) الاستثمار** | | **64,416,139.09** | **269,205,502.74** |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل** | | | |
| التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم | | | |
| الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها | | | |
| التحصيلات المتأتية من القروض | | 320,579,202.22 | 344,033,700.39 |
| تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة | | -404,154,259.58 | -403,666,531.16 |
| **من أنشطة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية (C) التمويل** | | **-83,575,057.36** | **-59,632,830.77** |
| تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| تغيرات أموال (A+B+C) الخزينة للفتر | | | -429,085.87 | **991,848,927.92** |
| أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية | | | **51,674,256.09** | **22,804,462.40** |
| أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية | | | **23,065,475.88** | **41,339,404.87** |
| تغير أموال الخزينة خلال الفترة | | | **-28,608,780.21** | **18,534,942.47** |
| المقاربة مع النتيجة المحاسبية | | | **-53,222,013.41** | **-4,790,466.24** |
| الفرق بين المجموعة الخامسة وما يقابلها | | | 28,179,694.34 | 973,313,985.45 |

الملحق رقم (5):مقطع من ميزان المراجعة بعد الجرد في2011/12/31:

| رقم الحساب | اسم الحساب | الرصيد في 2010/12/31 | الرصيد في 2011/01/01 | الرصيدفي 2011/12/31 |
|---|---|---|---|---|
| 281201 | Amenagement Interieur | 1,903,284.00 | 2,326,236.00 | 2,326,236.00 |
| 281207 | Amort.Guerites | 64,800.00 | 79,200.00 | 79,200.00 |
| 281301 | Amort.Batiments Industriels | 83,718,118.18 | 92,530,811.72 | 92,530,811.72 |
| 281302 | Amort.Silos de Reception | 1,863,814.54 | 2,060,004.84 | 2,060,004.84 |
| 281303 | Amort.Tunel | 1,483,813.54 | 1,640,003.91 | 1,640,003.91 |
| 281304 | Amort.Tremies de Reception | 202,667.19 | 224,000.50 | 224,000.50 |
| 281305 | Amort.Hangar 10 Tonne | 152,000.46 | 168,000.40 | 168,000.40 |
| 281306 | Amort.Chargement Son | 173,696.10 | 191,982.37 | 191,982.37 |
| 281307 | Amort.Murs | 1,377,000.00 | 1,683,000.00 | 1,683,000.00 |
| 281308 | Amort.Abris Pour Vehicules | 224,999.97 | 274,999.94 | 274,999.94 |
| 281309 | Amort.Poste de Garde | 135,000.00 | 165,000.00 | 165,000.00 |
| 281310 | Amort.Niche Pour Postes Transf | 540,000.00 | 660,000.00 | 660,000.00 |
| 281311 | Amort.Agencements.Instal | 6,661,634.04 | 7,514,425.08 | 7,434,625.08 |
| 2813110 | Amort.Niche Pour Group Electro | 22,800.00 | 125,400.00 | 125,400.00 |
| 281312 | Amort.Bureau de Direc de Proje | 164,700.00 | 201,300.00 | 201,300.00 |
| 281313 | Amort.Bache A Eau | 518,400.00 | 633,600.00 | 633,600.00 |
| 281314 | Amort.Chambre D'equipement | 176,399.97 | 215,599.94 | 215,599.94 |
| 281500 | Amortissement installations techniques Materiel et Outillage | 485,130,647.50 | 548,193,614.00 | 548,193,614.00 |
| 281510 | Amort.Materiél Laboratoire | 6,644,516.18 | 7,635,608.38 | 7,635,608.38 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 281520 | Amort.Materiél Netoyage Blé | 14,098,256.03 | 16,173,923.58 | 16,086,423.63 |
| 281530 | Amort.Pont Bascule | 97,200.00 | 118,800.00 | 118,800.00 |
| 2818000 | Amort.Materiél de Transport | 30,984,508.39 | 32,930,326.70 | 32,930,326.70 |
| 281810 | Amort.Mobilier de Bureau | 2,175,157.80 | 2,476,392.19 | 2,475,791.79 |
| 281811 | Amort.Materiel De Bureau | 1,296,226.50 | 1,534,371.35 | 1,534,371.35 |
| 281820 | Amort.Citerne GPL | 25,000.05 | 137,500.03 | 137,500.03 |
| 281***** | Amortissement des immobilisations corporelles | **639,834,640.50** | **719,894,100.90** | **719,726,200.55** |

تابع لميزان المراجعة بعد الجرد :

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 627***** | Services bancaires et assimilés | **116,011.21** | **116,011.21** | **116,011.21** |
| 628000 | Cotisations et divers | 1,621,360.80 | 1,621,360.80 | 1,621,360.80 |
| 628100 | Cotisations et divers | 898,800.00 | 898,800.00 | 898,800.00 |
| 628***** | Cotisations et divers | **2,520,160.80** | **2,520,160.80** | **2,520,160.80** |
| 631000 | Rémunération du personnel | 26,177,161.06 | 26,177,161.06 | 26,177,161.06 |
| 631100 | Heures Suplémentaires | 769,942.36 | 769,942.36 | 769,942.36 |
| 631201 | Prime de Rendement Individuelle | 5,680.00 | 5,680.00 | 0.00 |
| 631202 | Prime de Panier | 5,211,512.80 | 5,211,512.80 | 5,211,512.80 |
| 631203 | Prime de Nuisance | 2,082,418.82 | 2,082,418.82 | 2,082,418.82 |
| 631204 | Prime responsabilité | 2,444,659.81 | 2,444,659.81 | 2,444,659.81 |
| 631205 | Prime disponibilité | 2,322,105.32 | 2,322,105.32 | 2,322,105.32 |
| 631206 | Prime de caisse | 113,600.00 | 113,600.00 | 113,600.00 |
| 631207 | Prime de Transport | 95,572.94 | 95,572.94 | 95,572.94 |
| 631300 | Congés | 4,484,749.38 | 4,484,749.38 | 2,166,685.86 |
| 631401 | Indemnité de zone | 7,945,802.14 | 7,945,802.14 | 7,134,479.90 |
| 631402 | Indmnité d'expirience Proféssionnel | 869,432.05 | 869,432.05 | 869,432.05 |
| 631403 | I.F.S.P | 187,976.54 | 187,976.54 | 187,976.54 |
| 631404 | Indmnité Logement | 83,600.00 | 83,600.00 | 83,600.00 |
| 631***** | Rémunération du personnel | **52,794,213.23** | **52,794,213.23** | **49,598,827.48** |
| 635000 | Cotisations aux organismes sociaux | 8,494,753.91 | 8,494,753.91 | 7,681,113.62 |
| 635***** | Cotisations aux organismes sociaux | **8,494,753.91** | **8,494,753.91** | **7,681,113.62** |
| 638000 | Autres charges de personnel | 21,600.00 | 21,600.00 | 21,600.00 |
| 638***** | Autres charges de personnel | **21,600.00** | **21,600.00** | **21,600.00** |
| 642000 | Impôts et taxes non récupérables sur chiffre d'affaires | 1,031,468.80 | 1,031,468.80 | 1,031,468.80 |
| 642***** | Impôts et taxes non récupérables sur chiffre d'affaires | **1,031,468.80** | **1,031,468.80** | **1,031,468.80** |
| 645000 | Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats) | 112,487.78 | 112,487.78 | 112,487.78 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 645200 | Droit De Timbre | 96.00 | 96.00 | 96.00 |
| 645300 | Taxes Fonciéres | 433,800.00 | 433,800.00 | 433,800.00 |
| 645900 | Autres Impôts Et Taxes | 1,195,995.20 | 1,195,995.20 | 1,195,995.20 |
| 645***** | Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats) | **1,742,378.98** | **1,742,378.98** | **1,742,378.98** |
| 656000 | Amendes et pénalités, subventions accordés, dons et libéralités | 217,552.60 | 217,552.60 | 217,552.60 |
| 656***** | Amendes et pénalités, subventions accordés, dons et libéralités | **217,552.60** | **217,552.60** | **217,552.60** |
| 657000 | Charges exceptionnelles de gestion courante | 3,532.12 | 3,532.12 | 3,532.12 |
| 657031 | Ecart D'inventaire Blé | 284,490.30 | 284,490.30 | 284,490.30 |
| 657051 | Ecart D"inventaire Produit Semi Fini | 3,392,023.50 | 3,392,023.50 | 3,392,023.50 |
| 657055 | Ecart D'inventaire Produit Fini | 3,493,588.74 | 3,493,588.74 | 3,493,588.74 |
| 657100 | Pénalités Pénales | 130,141.32 | 130,141.32 | 130,141.32 |
| 657***** | Charges exceptionnelles | **7,303,775.98** | **7,303,775.98** | **7,303,775.98** |
| 661001 | d'intérêts commission | 2,583,126.37 | 2,583,126.37 | 2,583,126.37 |
| 661***** | Charges d'intérêts | **2,583,126.37** | **2,583,126.37** | **2,583,126.37** |

الملحق رقم(6):بطاقة الاستثمارات المقتناة:

**Carte d'investissement**

du 01/01/2011 au 31/12/2012

| Cpt.Actif | LIBELLE | Date Comptabilisation | Actif | Dotation Exercice | Fournisseur |
|---|---|---|---|---|---|
| 218110 | Micro Ord Duel Core( 2.7-2.8-3 chz) | 02-01-2011 | 195,000.00 | 9,750.00 | Gineral Informatique GIB |
| 215000 | Fourniture C-B-In (cci 50t-bm 300p-8/2s) | 13-02-2011 | 678,400.00 | 31,093.33 | OUCHEN Said |
| 215000 | Couseuse Portable Fischbien Model F | 20-03-2011 | 82,000.00 | 6,150.00 | Sarl FPI Annaba |
| 218110 | Micro Ord Duel Core 03 Chz | 24-03-2011 | 41,900.00 | 1,571.25 | General Informatique |
| 218100 | Bureau 1.60m Avec Roteure+Caison | 07-06-2011 | 56,000.00 | 1,633.33 | ETS Guerfa Salim |
| 218110 | Climatiseure Armoir 24000 Btu | 13-08-2011 | 167,521.37 | 3,490.03 | Sentrax Electronique |
| 218100 | Comptoire De Reception Bleu | 12-09-2011 | 78,000.00 | 1,300.00 | Boumalit Sabrina |
| 215000 | F/P Camera digital Couleur étanche day | 11-10-2011 | 410,060.00 | 5,125.75 | EURL NGT Meziani |
| 218110 | Compteuse De Billets Modele 8672301 | 02-11-2011 | 265,000.00 | 2,208.33 | HIGH Tech Systems |
| 218110 | Micro Ordavec ecran HP TFT et Ram 2GO | 09-11-2011 | 33,760.67 | 281.34 | EURL NGT Meziani |
| 215000 | Camera Speed Dome | 09-11-2011 | 186025.61 | 1,550.21 | EURL NGT Meziani |
| | | | **2193667.65** | | |